

تطوير المناطق الحضرية غير الآمنة وغير المخططة لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة أسيوط - دراسة اجتماعية ميدانية

سناء محمد على محمد أحمد*

Sanaaahmed@aun.edu.eg

ملخص

هدف هذا البحث إلى تعرف الجهود التي تتبعها الدولة لتحقيق التنمية المستدامة في العشوائيات الحضرية بمحافظة أسيوط، والتحديات التي تعوق تنفيذ مشروعات التنمية أو نجاح أهدافها. كما هدف إلى تعرف رؤى قاطني العشوائيات الحضرية نحو المنطقة السكنية، والمشاركة الشعبية، وجهود الدولة والجمعيات الأهلية في تطوير هذه الأحياء. واعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدم أداة الاستبانة بالمقابلة لجمع البيانات الميدانية. ومن أهم نتائج البحث: اهتمام القيادات السياسية من ناحية، والقيادات الحكومية والإدارية من ناحية أخرى، بتطوير المناطق العشوائية غير الآمنة وغير المخططة في محافظة أسيوط، كما كشف البحث عن عدم رغبة غالبية عينة البحث من قاطني العشوائيات بمدينة أسيوط في إعادة توطينهم في منطقة سكنية جديدة، وتفضيلهم البقاء في المنطقة السكنية نفسها.

الكلمات المفتاحية: المجتمعات الحضرية، التنمية المستدامة، محافظة أسيوط

* أستاذ مساعد، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة أسيوط

مقدمة :

تعتبر ظاهرة العشوائيات الحضرية من القضايا المهمة التي تشهدها معظم دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة. حيث يشكل سكان المناطق العشوائية غير المخططة ما بين ٥١-٥٤% من إجمالي السكان في آسيا ، وما بين ٣٠- ٦٠% في دول أمريكا اللاتينية، وترتفع هذه النسبة في مدن أفريقيا إلى ما بين ٥٠-٩٠% من إجمالي السكان، وفي مصر يقدر عدد سكان العشوائيات بما يقرب من ٣٧% من إجمالي سكان الحضر(المركز الديموجرافي بالقاهرة، ٢٠٠٣، ٥). وتعود بداياتها إلى القرن التاسع عشر إلا إنها تعاضمت وشكلت مشكلة حقيقية في السبعينات، واستمرت في النمو إلى الآن. وأخذت هذه الظاهرة تتفاقم في مصر أكثر فأكثر، نتيجة للنمو الحضري المتسارع وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى المدن، الذي شهدته المدن المصرية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وما صاحبه من ظهور الأحياء العشوائية في قلب المدن وعلى هوامشها، في مناطق غير آمنة تفتقر إلى أبسط مقومات الحياة الكريمة. لذلك تعد العشوائيات من المشكلات الخطيرة لما لها من انعكاسات اجتماعية واقتصادية وأمنية وعمرانية تهدد أمن واستقرار المجتمع المصري، وأصبحت معالجتها مطلبًا ملحا يتطلب تضافر جميع الجهود لإزالتها أو تطويرها وتأهيلها، وقد تعددت جهودات الدولة لمكافحة نمو العشوائيات في جميع محافظات الجمهورية، ولكن لم تلق قضية العشوائيات الاهتمام الكافي، إلا بعد الأزمات التي شهدتها المجتمع المصري كحدوث زلزال أكتوبر ١٩٩٢، وحادث الدوقية سبتمبر ٢٠٠٨، وحادث السيول في جنوب سيناء يناير ٢٠١٠، فأصبحت العشوائيات من أهم موضوعات الخطاب السياسي، وأصبحت الدولة توليها أهمية كبرى وتعطيها أولوية عظمى وتضعها على قائمة الخطط التنموية القومية. كما لجأت الحكومة إلى وضع مجموعة من السياسات والبرامج للتعامل مع هذه الظاهرة العمرانية وتداعياتها الخطيرة، وتلبية لاحتياجات المواطنين من تزايد الطلب على الإسكان والخدمات الأساسية، وإعادة استغلال

الموارد المتاحة لتوفير المسكن الملائم مع آدمية الإنسان وكرامته. فعلى مدار العقدين الماضيين، تم وضع العديد من البرامج والسياسات لتطوير وتنمية المناطق الحضرية غير الآمنة وغير المخططة، من أجل مواجهة نمو المناطق العشوائية، وتحويلها إلى بيئة آمنة ومستدامة .

أولاً - الإطار العام للبحث :

إشكالية البحث

تعد مشكلة العشوائيات في مصر من أكثر المشاكل خطورة ، نظراً لما ينتج عنها من انعدام العدالة الاجتماعية وإهداراً للكرامة الإنسانية. فوفقاً للبيانات الصادرة من (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ٢٠١٦، ٩) بلغ إجمالي مساحة المناطق العشوائية بالجمهورية ١٦٠.٨ ألف فدان تمثل ٣٨.٦% من الكتلة العمرانية لمدن الجمهورية، ويقدر عدد المناطق العشوائية في محافظات مصر بـ ١٢١٠ منطقة عشوائية، وتنتشر المناطق العشوائية في ٢٢٦ مدينة بجميع محافظات الجمهورية من إجمالي ٢٣٤ مدينة حيث يوجد ٨ مدن فقط خالية من المناطق العشوائية بكل من محافظات السويس (٢ مدينة)، والشرقية (٢ مدينة)، وكفر الشيخ (٣ مدن)، والجيزة (مدينة واحدة) . كما بلغ إجمالي مساحة المناطق العشوائية غير المخططة على مستوى الجمهورية ١٥٦.٣ ألف فدان تمثل ٩٧.٢% من إجمالي مساحة المناطق العشوائية، وبلغ إجمالي عدد المناطق العشوائية غير الآمنة ٣٥٧ منطقة وعدد وحداتها السكنية (٢١٤٣٥٤). وتأتي المناطق العشوائية غير الآمنة ذات درجة الخطورة الثانية في المرتبة الأولى حيث بلغ عددها ٢٥١ منطقة تمثل ٧١.٥%، وتليها المناطق ذات درجة الخطورة الثالثة بنسبة ١٦.٨%، وتمثل مناطق درجتى الخطورة الأولى والرابعة ١١.٧% من إجمالي المناطق العشوائية غير الآمنة.

لذلك أصبحت ظاهرة العشوائيات من القضايا الملحة التي تحتاج إلى مواجهة شاملة للحد من انتشارها ومعالجة آثارها السلبية. وقد أنشئ صندوق تطوير المناطق

العشوائية بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٠٥ لسنة ٢٠٠٨م، لحصر المناطق العشوائية وتطويرها، وتميئها، ووضع الخطة اللازمة لتخطيطها عمرانياً، وإمدادها بالمرافق الأساسية، من مياه وصرف صحي وكهرباء. ووضعت الدولة الكثير من السياسات والبرامج لحل مشكلة انتشار العشوائيات في جميع محافظات مصر ومنها محافظة أسيوط وهي من محافظات صعيد مصر، وتقع شمال سوهاج وجنوب المنيا، وعاصمتها مدينة أسيوط، التي تتوافر بها الكثير من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والثقافية والاقتصادية والترفيهية والدينية والسياسية والصحية، وتتنوع بها فرص العمل، مما جعلها جاذبة للسكان المهاجرين من الأرياف والمدن الأخرى، فزادت الكثافة السكانية بمدينة أسيوط، وزاد الضغط على الخدمات والمرافق والمساكن وجميع مؤسسات المدينة، وأصبحت تعاني المحافظة بوجه عام ومدينة أسيوط بصفة خاصة من نمو المناطق العشوائية، فطبقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري لعام ٢٠١٦م ، بلغ إجمالي مساحة المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط (3756.5 فدان) من إجمالي الكتلة العمرانية للمحافظة (6900.8 فدان) أى تنتشر بنسبة 54.4% . لذا استهدف هذا البحث التحليل السوسيلوجي للجهود التي تتبعها القيادات الحكومية والمحلية بمحافظة أسيوط من أجل تطوير المناطق العشوائية، والتحديات التي تواجههم، ومدى تحقيق هذه السياسات لأهداف التنمية المستدامة في المناطق العشوائية. والتعرف على رؤية قاطني العشوائيات بمدينة أسيوط نحو المنطقة السكنية المشاركة الشعبية وجهود القيادات الحكومية والجمعيات الأهلية بالمحافظة في تطوير العشوائيات.

أهمية البحث:

يسهم هذا البحث من الناحية العلمية في توجيه اهتمام الباحثين خاصة في مجال علم الاجتماع الحضري نحو إجراء المزيد من البحوث الاجتماعية حول ظاهرة العشوائيات الحضرية، وتحليل استراتيجيات الدولة في التعامل مع المناطق العشوائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما يسهم في إثراء المعرفة

العلمية في مجال علم الاجتماع الحضري بدراسة واقعية ومجتمعية تساعد على الفهم العميق لسياسات الدولة في تطوير العشوائيات الحضرية على مستوى الجمهورية بوجه عام ومحافظة أسيوط بصفة خاصة، وأهم التحديات التي تواجههم، نظراً لقلّة الدراسات السوسولوجية التي تناولت تحليل سياسات الدولة في تنمية وتطوير العشوائيات الحضرية.

ومن الناحية المجتمعية تسهم نتائج وتوصيات هذا البحث في تزويد صناع القرار ومخططي وواضعي سياسات تطوير العشوائيات على مستوى محافظات الجمهورية بالمعلومات والبيانات الكمية والكيفية عن مدى فعالية هذه السياسات خاصة في محافظة أسيوط، وتوجيههم إلى أبرز التحديات التي تعوق تنفيذ مشروعات تطوير العشوائيات بمحافظة أسيوط، ومدى مساهمة هذه السياسات في تحقيق أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في هذه المناطق مستقبلاً.

أهداف البحث :

١. التعرف على جهود الدولة في تطوير المناطق الحضرية غير الآمنة وغير المخططة لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة أسيوط .
٢. الوصول إلى توصيات ومقترحات علمية ومجتمعية قد تسهم في مواجهة التحديات التي تعوق تطوير العشوائيات الحضرية في محافظة أسيوط.

تساؤلات البحث:

- يتحدد التساؤل الرئيس لهذا البحث في "ما جهود الدولة في تطوير المناطق الحضرية غير الآمنة وغير المخططة لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة أسيوط؟". وينبثق عن هذا التساؤل الرئيس التساؤلات الفرعية التالية :
١. ما السياسات العامة التي وضعت لتطوير المناطق الحضرية غير الآمنة وغير المخططة في محافظة أسيوط؟
 ٢. ما أبرز التحديات التي تواجه تطوير المناطق الحضرية غير الآمنة وغير المخططة في محافظة أسيوط؟

٣. ما مدى تحقيق سياسات الدولة لأبعاد التنمية المستدامة فى المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط؟

٤. ما رؤى ساكنى العشوائيات الحضرية نحو المنطقة السكنية والمشاركة الشعبية وجهود الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية فى تطوير العشوائيات بالمحافظة؟

مفاهيم البحث :

١. المجتمع الحضرى :

عرف (رشوان، ٢٠١٣، ٦٨) "المجتمع الحضرى" بأنه وحدة اجتماعية مقسمة إلى إدارات، ويقوم فيها النشاط على الصناعة والتجارة، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات، والمواصلات. وعرفه (Scott & Storper, 2013, 15-17) بأنه مجتمع يتميز بتقسيم العمل واللاتجانس، وتمايز التنظيم الاجتماعي، وارتفاع كثافة السكان، وكبر حجم المجتمع، وسرعة الحراك الاجتماعي. كما عرفه (الجلوانى، ٢٠١٥، ٣٦) بأنه مجموعة من الأفراد تعيش فى بيئة معينة، وتتسم بأسلوب حياة معين يتميز باستخدام التكنولوجيا فى الإنتاج، وسيادة العلاقات الرسمية، وتعقد أنساق التفاعل الاجتماعي.

أما البحث الراهن يعرف "المجتمع الحضرى" إجرائياً بأنه مجموعة من الأفراد تقطن فى منطقة معينة، وتتسم بأسلوب حياة معين، وتتشأ بينهم علاقات ثانوية مؤقتة ومعقدة، ويتسم سكانها باللاتجانس الاجتماعي والثقافى، وسرعة الحراك الاجتماعي، ويعمل سكانها بأنشطة مختلفة غير الزراعة كالصناعة والتجارة والخدمات وغيرها.

٢. المناطق العشوائية:

عرف البنك الدولى "المناطق العشوائية" بأنها مناطق غير رسمية تعاني من بعض المشكلات مثل ارتفاع الكثافة السكانية، وعدم كفاية البنية التحتية والخدمات، كما تعاني من ضيق الشوارع، وغياب المساحات المفتوحة (Khalifa, 2011, 1).

كما عرفها مكتب الأمم المتحدة التابع لمنظمة الصحة العالمية بأنها المناطق المتهالكة والقديمة التي تخلو من المساكن اللاتقة والخدمات الأساسية، أو هي مستعمرات واضعى اليد التي تحتل أطراف المدن، والتي تعاني من عدم الاعتراف بها، مثل العتش أو الأكواخ أو ما يسمى بمدن الصفيح (Arimah,2011,12). وعرفها (إبراهيم، ٢٠١٣، ٧٢) بأنها أحياء سكنية أقيمت فى داخل المدن، وعلى أطرافها بشكل غير رسمى وبدون تخطيط هندسي، وتتميز بافتقارها لخدمات البنية التحتية، والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية. وكذلك عرف برنامج الأمم المتحدة "الوحدة السكنية العشوائية" بأنها مجموعة من الأفراد يعيشون تحت سقف واحد، ويتعرضون للحرمان من واحد أو أكثر من الخدمات التالية: المياه النظيفة، الصرف الصحي المحسن، مساحة معيشة كافية وغير مزدحمة، جودة إنشائية مرتفعة، وجود حيازة آمنة (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠١٤، ٤).

كما عرفها (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ٢٠١٦، ٨) بأنها تلك المناطق التي أقيمت بالجهود الذاتية سواء على أراضى حائزها أو على أراضى الدولة بدون تراخيص رسمية، ولذا فهي تفتقر إلى الخدمات والمرافق الأساسية .

أما البحث الراهن يعرف "المناطق العشوائية" إجرائياً بأنها مناطق سكنية غير منظمة أقيمت بدون تخطيط هندسي داخل المدن أو على أطرافها، ولا توجد بها مساحات خضراء، وتعاني من ضيق الشوارع، وغياب المساحات المفتوحة، وانعدام خدمات البنية التحتية أو سوء حالتها، وتفتقر إلى الخدمات التعليمية والصحية والاقتصادية والاجتماعية والترفيهية التي تكفل لسكانها الحياة الكريمة الآمنة .

٣. سياسات تطوير المناطق العشوائية:

عرف (صندوق تطوير المناطق العشوائية) سياسات تطوير العشوائيات بأنها حصر المناطق العشوائية وتصنيفها إلى المناطق غير الآمنة والمناطق غير المخططة، ووضع الخطة اللازمة لتخطيطها عمرانياً، وإمدادها بالمرافق الأساسية،

من مياه وصرف صحي وكهرباء، لتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وضمان حق المواطن في الحصول على مسكن آمن، مع تحسين الأوضاع المعيشية والاقتصادية له.

أما البحث الراهن يعرف "سياسات تطوير المناطق العشوائية" إجرائياً بأنها جهود منظمة ومخططة من قبل أجهزة الدولة المسؤولة عن تطوير العشوائيات ، لتحسين الأوضاع الايكولوجية والاجتماعية والاقتصادية والصحية فى الأحياء العشوائية التي تكونت بأسلوب غير مخطط ومخالف للقوانين وتشكل خطورة على حياة قاطنيها، بما يحقق لسكانها الحياة فى بيئة معيشية آمنة وصحية، والوصول إلى أهداف التنمية المستدامة.

٤ . المناطق الحضرية غير المخططة:

عرف (الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ٢٠١٦، ٨) المناطق الحضرية غير المخططة بأنها المناطق التي لا تخضع للاشتراطات التخطيطية والبنائية، وتتكون غالباً من مباني مقبولة إنشائياً مبنية على أراضى زراعية ذات ملكية خاصة، ويتم إمدادها بالمرافق عند اكتمال بناء المنطقة . وعرفها (صندوق تطوير المناطق العشوائية) بأنها المناطق الآمنة، والتي لم تنشأ باستخدام أدوات التخطيط العمراني.

أما البحث الراهن يعرف "المناطق الحضرية غير المخططة" إجرائياً بأنها الوحدات السكنية التي نشأت بالمخالفة للقوانين المنظمة للتخطيط والبناء، ولكن يتوفر بها الحد الأدنى من السكن الآمن والمقبول من حيث القواعد الإنشائية.

٥ . المناطق الحضرية غير الآمنة :

عرف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) المناطق الحضرية غير الآمنة بأنها المناطق التي تفتقر إلى السكن الملائم، والمساحات الكافية للمعيشة، والمياه النظيفة، وشبكة الصرف الصحي، والحيازة الآمنة، وتحتوي على مساكن متصدعة ومهدمة أو معرضة لحوادث السكة الحديد أو مبنية على مناطق

خطرة جيولوجياً أو مبنية على مخزات السيول أو مبنية تحت خطوط الضغط العالي (UN-Habitat, 2003, 91).

أما البحث الراهن يعرف "المناطق الحضرية غير الآمنة" إجرائياً بأنها الوحدات السكنية التي تم بنائها في مناطق تمثل خطورة على حياة قاطنيها، لكونها معرضة لانزلاق الكتل الصخرية، أو لحوادث السكة الحديد، أو مبنية على مخزات السيول، أو بها مساكن متهالكة معرضة للهدم، أو تفتقد لمرافق البنية التحتية ويسودها التلوث والأوبئة.

٦. التنمية المستدامة :

عرف (Rees, 1989, 3) التنمية المستدامة بأنها تغيير اجتماعي واقتصادي إيجابي، لا يغفل النظم الإيكولوجية التي تقوم عليها المجتمعات، ويتطلب تحقيقها بنجاح سياسات متكاملة وأساليب تخطيط ودراسات اجتماعية. كما عرفها (هزيلي، ٢٠١٥، ١٦٤) بأنها نمط جديد من التنمية يسعى إلى التوفيق بين الاعتبارات العمرانية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ويستجيب إلى إشباع حاجات المجتمع الجديد مع الأخذ في الحسبان الأجيال اللاحقة. وعرفها (العزاوي، ٢٠١٦، ٥٩) بأنها تحقيق تنمية اقتصادية ورفاهية اجتماعية بأقل قدر ممكن من استهلاك الموارد الطبيعية وبالحد الأدنى من التلوث والإضرار بالبيئة، لتلبية احتياجات الحاضر دون التضحية بمتطلبات المستقبل. وكذلك عرفها كل من (أبو النصر ومحمد، ٢٠١٧، ٨٢) بأنها التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، التي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تجني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة.

أما البحث الراهن يعرف "التنمية المستدامة في العشوائيات" إجرائياً بأنها عملية مخطط لها ومقصودة لإحداث تغيير إيجابي في الجوانب العمرانية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية، بهدف إشباع احتياجات قاطني الأحياء العشوائية حاضراً ومستقبلاً وتحقيق الرفاهية لهم.

أدبيات البحث:

١. التراث البحثي :

جاءت دراسة (العدوى، ٢٠٠٠، ١٠٧) للتعرف على سياسة الدولة فى تطوير العشوائيات فى تلال زينهم وقلعة الكيش، ومن أهم نتائجها: أن معظم مفردات العينة يفضلون الإقامة فى مساكن جديدة ، ولكن بداخل منطقة السكن نفسها. وسعت دراسة (خليف، ٢٠٠٠، ٦٠١) إلى التعرف على دور القطاع الرسمى وغير الرسمى فى تطوير منطقة كفر ستوتة بمدينة طنطا، ومن أهم نتائجها: أن المنطقة بعد تطويرها أصبحت جاذبة وأمنة وتوفر حياة كريمة لسكانها. كما تناولت دراسة (Chatterji, 2005, ١٩٧) السياسات الحكومية لتنمية منطقة دارافى فى مومباي، ومن أهم نتائجها: معاناة سكانها من تعدد المخاطر والشعور بعدم اليقين، مما أدى إلى ظهور حالات الشغب والعنف ضد الدولة، ولكن أسهمت سياسات تأهيل سكان العشوائيات فى تغيير ثقافتهم. وجاءت دراسة (Bisht, 2013, 49) لتناول أوجه القصور فى سياسات التخطيط الحضرى فى منطقة كيدواى ناجار بالهند، ومن أهم نتائجها: ضعف سياسات تطوير العشوائيات بالهند، فمازالت تعاني من مشكلات عديدة، بجانب عدم ثقة سكانها بممثلة الحكومة أو الشرطة. وسعت دراسة (Goswami, 2015, ١٢) لتناول دور سياسات التنمية الاجتماعية بالدولة فى تطوير العشوائيات فى مدينة رايبور فى الهند، ومن أهم نتائجها: أن سكان هذه الأحياء يعانون من مشكلات عديدة، وعدم الوعي بمشروعات الدولة فى تطوير العشوائيات، وغياب ثقافة المشاركة الشعبية بينهم.

كما تناولت دراسة (Duah & Bugri, 2016, 987) نقاط الضعف فى سياسات إعادة تطوير العشوائيات فى غانا، ومن أهم نتائجها : نقص الاهتمام فى برامج التطوير بتحسين مستوى معيشة سكان هذه الأحياء. وجاءت دراسة (شمس، ٢٠١٨، ٤١٣) للتعرف على رؤية قاطنى العشوائيات المنتقلين إلى حى الأسمرات بمحافظة القاهرة لنوعية الحياة. ومن أهم نتائجها: مازال يعاني سكانها

من ارتفاع نسبة الإعاقة في الأسرة، وعدم توافر فرص عمل، وانتشار الفقر بينهم، وانخفاض مستوى تعليم الأمهات. وكذلك تناولت دراسة (Aguilera,2018,101) تحليل سياسات إعادة توطين سكان الأحياء العشوائية في مدريد، ومن أهم نتائجها: فشل سياسة الإخلاء الإجباري لسكانها، سواء لتحقيق أغراض اقتصادية أو مصالح الجهات الحكومية. وسعت دراسة (Rasnayake,2019,87) إلى تعرف دور الدولة في إتباع سياسة إعادة التوطين في كولومبو، ومن أهم نتائجها: أن سياسات الدولة تخدم مصالح الطبقة الثرية، ولكن عدم اهتمامها بعواقب الإخلاء القسري لسكان العشوائيات.

كما جاءت دراسة (راضى،٢٠٢١،١٢٨) للتعرف على مدى تحقيق حي الأسمرات للتنمية المستدامة، ومن أهم نتائجها: توافر الخدمات المتنوعة بحى الأسمرات، ولكن يوجد قصور في الخدمات التعليمية والصحية. واستهدفت دراسة (عبدالرحيم،٢٠٢١،٣٧) تحليل سياسات الدولة في إنشاء حى الأسمرات وحى أهالينا. ومن أهم نتائجها: تستهدف هذه المشروعات تحسين نوعية حياة سكان العشوائيات، والسعى نحو تغيير ثقافة سكانها. وسعت دراسة (زكى،٢٠٢١،١٠٧) إلى التعرف على سياسات الدولة في مواجهة العشوائيات، ومن أهم نتائجها: تسعى الدولة من خلال تحليل نموذج حى الأسمرات إلى الارتقاء بجودة المساكن والخدمات وتأهيل قاطني العشوائيات.

وفى ضوء ما تقدم يمكن القول إن الدراسات السابقة تتفق مع البحث الراهن فى تناول سياسات الدولة فى تطوير العشوائيات الحضرية، ومستوى رضا قاطني العشوائيات عن جهود الدولة. وكذلك الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج المسح الاجتماعى، واستخدام أدوات دليل المقابلة والملاحظة فى جمع البيانات الميدانية. ولكنها اختلفت مع البحث الراهن فى المجال الجغرافى والبشرى، حيث أجري البحث الراهن فى محافظة أسيوط إحدى محافظات صعيد مصر. وقد استفاد البحث الراهن من الدراسات السابقة ونتائجها فى بناء الإطار النظري للبحث

وصياغة أهدافه وتساؤلاته، وفي صياغة مصطلحات البحث، وأثناء مرحلة اختيار مناهج البحث وأدواته .

٢. التوجهات النظرية للبحث:

اعتمد البحث الراهن على نظرية مجتمع المخاطر التي كتب عنها كل من أولريخ بك، وأنتوني غدنز، ونيكلاس لومان. ويعد "بك" هو مؤسس هذه النظرية فقد كتب عن مصطلح (مجتمع المخاطر) في سياق نظريته الاجتماعية عن الحداثة المتأخرة المصاحبة لنظام العولمة، والذي أفرز العديد من المخاطر والكوارث (Ritzer,2007,3837). كما تحدث "بك" عن أن هناك اختلاف بين كل من المصطلحات التالية: المخاطر والكارثة والمخاطرة ، فالمخاطر هي الخسائر التي قد تلحق بفتة ما من أفراد المجتمع أو عدة فئات، وتتنوع هذه الخسائر ما بين خسائر صحية واقتصادية واجتماعية(السيد،٢٠١٩،١٥). أما الكارثة تعنى حدث وقع بالفعل، واسع النطاق يسبب تدمير للممتلكات والأرواح البشرية، وتشكل المخاطر تهديداً للحياة والممتلكات، وبمجرد أن يصبح الخطر نشطاً ولم يعد مجرد تهديد، يصبح كارثة. بينما تشير المخاطرة إلى التنبؤ بوقوع أحداث وتطورات مستقبلية، مرتبطة باتخاذ القرار بشأن سلوك ما قد يحقق لنا فرص أو أخطار، ومع تفاقم المخاطر مقابل الفرص، أصبح مجتمع المخاطرة يعيش حالة من عدم الأمان وفقدان اليقين في القدرة على مواجهة تلك المخاطر. وطبقاً لآراء (غدنز) يواجه البشر في العادة أنواعاً من المخاطر، ففي الماضي إلى عهد قريب كانوا يواجهون المخاطر الخارجية الناجمة عن العوامل الطبيعية كالزلازل والعواصف والمجاعات والفيضانات والأوبئة، والتي لا علاقة لها بالفعل الإنساني، أما اليوم تواجه المخاطر المصنعة كالمخاطر البيئية والصحية الناجمة عن تدخل البشر في العالم الطبيعي(غدنز،٢٠١٦،١٤٠).

وقد رأى "بك" أن مجتمع المخاطرة قد ظهر في النصف الثاني من القرن العشرين، وهو مجتمع يسعى إلى إيجاد الحلول والبدائل المناسبة لمواجهة تحديات

الحدثة، وإدارة المخاطر والتهديدات الناتجة عنها بالوقاية والعلاج معًا، وهو ما أسماه بـ "عقد المخاطرة"، أما مجتمع المخاطر العالمي فهو مجتمع عالمي تنتشر فيه المخاطر الطائرة دون أن نقدر على التحكم فيها، في ظل عولمة المخاطر، وتوسيع نطاق عدم الأمان المصطنع (Jong,2022,5). ففي ضوء مؤلفات "بك" يندرج كل من التهديد وعدم الأمان دائمًا بين شروط الوجود الإنساني، وتتعلق دلالة المخاطرة بأخطار مستقبلية أصبحت موضوعات الحاضر، غالبًا ما تنتج عن نجاحات التمدن والحضارة (بيك، ٢٠٠٦، ٢٤). وكتب "بك" في مؤلفاته عن عولمة مخاطر الحدثة وما نتج عنها من صراع وفردانية مجتمعية في ظل مجتمع المخاطر، فالصراع لا يعتمد على ندرة السلع كما هو الحال في الصراع الطبقي، إنما هو مرتبط بالصراع بين الإنسان والمخاطر المحيطة به (Sorensen,2013,10). أما الفردانية تظهر في انعدام الأمان التقليدي المتمثل في العقيدة والقيم، وغياب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك التي كانت ضابطة للمجتمع، وضعف الانتماء الطبقي، وتفكك الروابط التقليدية.

كما رأى "بك" أن التقدم التكنولوجي يجلب معه أنواعًا جديدة من المخاطر التي ينبغي على الإنسان أن يواجهها أو يتكيف معها، ومنها المخاطر الصحية والصناعية، والتقلب في أنماط العمالة والاستخدام، وتزايد الإحساس بانعدام الأمن الوظيفي، وانحصار أثر العادات والتقاليد على الهوية الشخصية، وتآكل أنماط العائلة التقليدية، وشيوع التحرر والديمقراطية في العلاقات الشخصية (جلول، ٢٠٢١، ٤٣٥).

وتحدث "بك" عن انقسام العالم في ظل العولمة، وضرورة مواجهة البشر للآثار غير المقصودة الناتجة عن الحدثة الانعكاسية أو الحدثة الثانية. التي أدت إلى اندثار المجتمع التقليدي ليحل محله مجتمع المخاطر، أو ما يطلق عليه منظرو ما بعد الحدثة "عالم الفوضى" (Woodman,2015,1121).

وفي ظل عصر ما بعد الحدثة تعرض المجتمع المصري إلى تغييرات سريعة

تمثلت في معاناة الغالبية من الشعب المصري من تدهور الأوضاع، بسبب ضعف الدخول، وعجز الدولة عن الوفاء بمتطلباتهم للحياة الكريمة، وغياب المساواة، وانعدام العدالة الاجتماعية، وانتشار الفساد والرشوة والمحسوبية، واتساع الفجوة بين الطبقة الغنية التي أصبحت تعيش في مجتمع آخر منفصل عن الأغلبية الفقيرة (إدريس، ٢٠١٩، ١١٥). فقد أسهمت عولمة التحضر والتصنيع إلى تحول المدن الحضرية على المستوى العالمي إلى مجتمع المخاطر، لانتشار النسخة الليبرالية من الحداثة، وما صاحبها من ظهور المجتمعات المسيجة والأبراج البلورية والفولاذية، في مقابل نمو الأحياء الفقيرة والعشوائية. بجانب انتشار العديد من المخاطر الاجتماعية في ظل ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والأمية، وانتشار العشوائيات التي تمثل بؤراً خطيرة، تنعكس آثارها على المجتمع نتيجة حالة الحرمان والتهميش والإقصاء المتعمد للعديد من الفئات التي تعجز عن الوفاء بمتطلباتها، الأمر الذي أحدث هوة بين طبقات المجتمع (إدريس، ٢٠١٩، ١١٦).

حيث أصبحت المجتمعات العشوائية في مصر تشتمل على العديد من المخاطر الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والصحية والبيئية والثقافية وغيرها، والتي تنعكس على أنماط حياة سكانها وثقافتهم، وصحتهم الجسمية والنفسية، وعلاقتهم بالآخرين في المجتمع، وقد يؤدي تراكم آثارها السلبية إلى ما يشبه المواد المتفجرة التي أصبحت تنتظر شرارة الإشعال التي يتحول معها المجتمع نحو الفوضى والمخاطر.

كما اعتمد البحث الراهن على الاتجاه البنائي الوظيفي، فيستند على فكره مؤداه أن المجتمع نسقاً اجتماعياً مترابطاً ترابطاً داخلياً يقوم كل جزء من أجزائه بوظيفة محددة، بحيث أن كل خلل أو تغير في وظيفة إحدى مكوناته ينتج عنه تغير في باقي أجزاء النسق (نبيل، ٢٠١٠، ٤). فالمجتمع كنسق مكون من مجموعة من العناصر المتساندة التي تعمل معاً لإنجاز وظيفة معينة، وتعتمد عناصره كل منها على الآخر من أجل خدمة أهداف الكل، وضمان استمرارية المجتمع وتطوره، والمحافظة على استقراره وتوازنه (Fisher, 2010, 74). وفي ضوء هذه النظرية فإن

تحقيق التنمية المستدامة فى المناطق العشوائية يتطلب الاهتمام بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعمرائية والبيئية معاً من أجل النهوض بالمجتمع الحضري، والوفاء باحتياجات الأجيال الراهنة دون أن يكون على حساب الأجيال المقبلة .

وكذلك اعتمد البحث الراهن على الاتجاه المادي التاريخي ، والذي يركز على العامل الاقتصادي والدور الذي يلعبه في تطوير الحياة الاجتماعية، فيرى ماركس أن المجتمع يتكون من بنائين (بناء تحتي)، و(بناء فوقى)، فبالنسبة للبناء التحتي يتكون من الموارد المتاحة فى المجتمع، والوسائل والأدوات التي يتم استخدامها في استغلال هذه الموارد، والعلاقات التي تقوم بين الأفراد أثناء عملية الإنتاج. أما البناء الفوقى يتكون من القيم والعادات والتقاليد والقانون والوعي (Laibman,2020,175). وبالتالي يرى ماركس أن أي تغيير في الأساس الاقتصادي، يؤدي إلى إحداث تغيير في البناء الفوقى باعتبارهما بُعدين متكاملين في الواقع، وأن علاقات الناس مع بعضهم البعض ترجع إلى رغبتهم فى تلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم الأساسية مثل الغذاء والكساء والمسكن. وفى ضوء هذه النظرية يمكن القول إن تطوير المناطق العشوائية يتحقق عند البدء فى إحداث تغيير فى البناء الاقتصادي لسكانها، أى المسكن الراقى، وجودة البنية التحتية، ورفع مستوى معيشتهم وتلبية احتياجاتهم، ثم الاهتمام بتأهيل سكانها وتنمية القيم والعادات الإيجابية لديهم، وتقديم البرامج والأنشطة الثقافية والتوعوية لهم.

٣. المناطق العشوائية فى مصر - رؤية تحليلية :

تعد العشوائيات ظاهرة عالمية توجد فى جميع دول العالم، لكن الاختلاف فى نسبة وجودها وسياسات الدول فى التعامل معها. وغالبًا ما تقام هذه الأحياء بدون تراخيص بناء خارج كردون المدينة على تقسيمات أراضى غير معتمدة وغيرمخططة عمرائياً (Arimah,2011,7). وهناك نوعين من المناطق العشوائية: "الأحياء العشوائية القانونية" التي أقيمت كمشروعات حكومية لإسكان ذوى الدخل المنخفض

ثم تعرضت لتعديلات خارجية وداخلية من سكانها، و"الأحياء العشوائية غير القانونية" وهي التي بنيت بدون تراخيص على أراضى مملوكة للدولة أو للغير وتتسم هذه الأحياء بأن مساكنها غير مناسبة للاستيطان البشري، وتعاني من الكثافة السكانية العالية، والتصاق المساكن، وانعدام الخصوصية، ونقص الخدمات، وانخفاض مستوى معيشة سكانها، وشبكات طرق ضيقة وغير ممهدة، وسوء شبكة البنية التحتية أو انعدامها، وغياب المساحات المفتوحة، وانتشار القمامة والمخلفات وتفتش الأوبئة والأمراض (Khan et al , 2015,51).

ويرجع ظهور الأحياء العشوائية في مصر إلى أسباب عديدة ومن أهمها : النمو السكاني المتسارع، وارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر سعياً لتحسين مستوى المعيشة، وانتقال العمالة غير المنتظمة من الأرياف إلى جهة عملهم بالمدن، وارتفاع أسعار الوحدات السكنية المخططة داخل المدن التي تتمتع بالمرافق والخدمات، وندرة المعروض من الوحدات السكنية المنخفضة التكلفة التي تناسب محدودى الدخل. بالإضافة إلى انهيار المساكن القديمة والإخلاء الإجبارى لها، وانتشار الفساد الإدارى للمحليات، وامتداد بعض القرى وانضمامها إلى كردون المدينة بكل أوضاعها الغير ملائمة، علاوة على رغبة البعض فى تحقيق مكاسب سياسية أدى إلى إمداد هذه الأحياء ببعض المرافق والخدمات رغم المخالفات الصريحة لقوانين البناء الآمن .

وتتعدد الآثار السلبية لمشكلة نمو الأحياء العشوائية فى مصر، ومن أهمها: انعكاساتها السلبية على السياحة والدخل الناتج عنها، وعلى الصحة البدنية والنفسية لسكانها بسبب تزايد تعرضهم للضغوط النفسية والاجتماعية والبيئة، فضلاً عن انتشار الجرائم والانحرافات الأخلاقية بها، والأنشطة الاقتصادية الهامشية وغير المشروعة، وتقلص الأراضي الزراعية وذلك بالبناء عليها، واستنزاف موارد الدولة فى عملية تطوير العشوائيات حيث تضطر الدولة للإنفاق على هذه المناطق للعمل على تطويرها.

ووفقاً لمعايير صندوق تطوير العشوائيات تنقسم المناطق العشوائية إلى مناطق غير مخططة ومناطق غير آمنة ، وتصنف المناطق غير الآمنة من حيث أولوية التدخل إلى (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، ٢٠١٦، ٩):

١. مناطق مهددة للحياة (الدرجة الأولى): مثل المناطق المعرضة إلى انزلاق الكتل الصخرية، أو السيول، أو حوادث السكة الحديد، (٥٧٥) فدان ، (33) منطقة ، (٢٣) ألف وحدة سكنية.
٢. مناطق السكن غير الملائم (الدرجة الثانية): التي تتكون من مساكن تم بناؤها باستخدام فضلات مواد البناء، أو المنشآت المتهدمة أو المتصدعة، أو المقامة على أراضي دفن النفايات أو على أراضي ذات تربة غير ملائمة للبناء ، (٢١٦٣) فدان، (269) منطقة، (١١٤) ألف وحدة سكنية.
٣. مناطق تضر بالصحة (الدرجة الثالثة): لانعدام المياه النظيفة أو الصرف الصحي، أو وجودها في مناطق التلوث الصناعي الكثيف أو شبكات الكهرباء الهوائية، (١١٢٧) فدان، (34) منطقة، (٤٨) ألف وحدة سكنية .
٤. مناطق عدم الاستقرار (الدرجة الرابعة): التي يفقد قاطنيها إلى الحيازة المستقرة، ويفتقد حائزي العقارات بها إلى حرية التصرف في ممتلكاتهم، (٦٢٤) فدان، (21) منطقة ، (٢٥) ألف وحدة سكنية.

٤. جهود الدولة المصرية في التعامل مع نمو العشوائيات:

لقد أوصت المؤتمرات الدولية ومنها مؤتمر (الموئل الأول) عام ١٩٧٦م بمدينة فانكوفر بكندا، بتناول تحديات ومستقبل المستوطنات البشرية (UN-Habitat , 1976,3). وفي عام ١٩٩٦م تم عقد مؤتمر (الموئل الثاني) في اسطنبول بتركيا، والذي ركز على موضوع التنمية المستدامة، وأكد على ضرورة تقديم السكن الملائم للجميع (UN-Habitat , 1996,5). وفي عام 2016م تم عقد مؤتمر (الموئل الثالث) في كيتو، إكوادور، وكان الهدف منه اعتماد خطة

حضرية عالمية جديدة وتجديد الالتزام العالمي بالتحضر المستدام(2016,13), (UN-Habitat).

وعلى غرار الجهود الدولية لحل مشكلة نمو العشوائيات، تعددت جهود مصر في التعامل مع مشكلة العشوائيات عبر الفترات التاريخية المختلفة، فقبل ثورة يوليو ١٩٥٢ شهدت سياسات الإسكان في مصر توازن بين العرض والطلب ولم تشهد أى مشكلات. أما بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ اهتمت الدولة بتوفير الإسكان الشعبي للفئات محدودة الدخل بعد تأميم قناة السويس، تحقيقاً لمبادئ العدالة الاجتماعية التي نادى بها الدولة، وقد شهدت هذه الفترة ارتفاع معدل الهجرة الداخلية؛ مما دفع الدولة إلى التوجه نحو زيادة بناء المساكن في المدن، ووضع برنامج ضخم لإسكان محدودى الدخل، مع الاتجاه نحو بناء المدن الجديدة. كما اتجهت الدولة نحو توسيع بعض الأحياء، وعلى الرغم من هذه الجهود التي بذلتها الدولة انتشرت العشوائيات بشكل سريع.

وقد شهدت فترة الستينيات في ظل نكسة ١٩٦٧ تهجير سكان إقليم قناة السويس، الأمر الذي ترتب عليه انتشار العشوائية في بناء المساكن لاستيعاب المهاجرين وخصوصاً في محافظة القاهرة، وسعت الحكومة للتوسع في بناء الإسكان الحكومى الشعبى لمواجهة العشوائيات.

وشهدت فترة السبعينيات في ظل الانفتاح الاقتصادي تقلص حجم الإنفاق الحكومى على الوحدات السكنية، وأصبح الإسكان مرتبطاً بالطبقة الوسطى القادرة على تحمل تكاليف التملك والإيجارات العالية، بجانب ارتفاع أسعار مواد البناء وإيجارات المساكن، وذلك أدى بدوره إلى زيادة نمو العشوائيات، مما دفع الدولة إلى الاهتمام ببناء المدن الجديدة بدءاً من إنشاء مدينة العاشر من رمضان إلى إنشاء خمس عشرة مدينة في نهاية الألفية.

كما شهدت فترة الثمانينيات صدور تقرير من اللجنة القومية لدراسة مشكلة السكن، ووضع خطة خمسية من ١٩٨٢ - ١٩٨٧، تستهدف إقامة نحو ٨٠٠ ألف

وحدة سكنية في المدن، الأمر الذي أدى إلى زيادة العرض على السكن، مع إهمال توفير المسكن الملائم، وترتب على ذلك نمو العشوائيات.

وقد شهدت فترة التسعينيات من القرن العشرين الخطة الخمسية من ١٩٩٢-١٩٩٧، التي ارتكزت على إعادة تخطيط المدن ورسم كردونات للمناطق السكنية لمنع انتشار العشوائيات، حيث بدأت الدولة وتحديداً في عام 1993م بإعداد سياسات التعامل مع المناطق المتهالكة في معظم المحافظات من خلال البرنامج القومي لتطوير المناطق المتدهورة، واقتصر التطوير في غالبية الأحوال على توصيل خدمات البنية التحتية ورصف الطرق ودهان المباني، مع غياب الاهتمام بالبعد المتكامل للارتقاء والتطوير، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية لسكان هذه المناطق. وفي ظل الخطة الخمسية من ١٩٩٧-٢٠٠١ تراجع حجم الإنفاق على تطوير العشوائيات، ويرجع ذلك إلى انخفاض عوائد الدولة، وانخفاض الإنفاق العام، وخصوصاً في الإسكان الاجتماعي، واتجهت الدولة إلى سياسات الإزالة، حيث قامت بإزالة بعض المناطق العشوائية لأنها تمثل تهديداً أمنياً وإحلالها بمناطق جديدة.

أما الفترة من بدايات الألفية الثالثة حتى الآن شهدت التوسع في بناء المدن الجديدة، وشهدت القاهرة توسعات من اتجاهات الشرق والجنوب، واتجهت الدولة إلى الاستثمار الإسكاني، فانتشرت المساكن الفاخرة والكمبوندات المغلقة، والمساكن المسيجة، وظلت مشكلة العشوائيات في النمو، لذا قامت وزارة الإسكان في عام 2005 بوضع برنامج قومي للقضاء على العشوائيات بحلول عام ٢٠٢٥.

وفي عام ٢٠٠٨ بعد حادثة الدويقة، اهتمت الدولة بوضع سياسات خاصة بمواجهة العشوائيات، وتم إنشاء صندوق تطوير المناطق العشوائية، الذي صنف المناطق السكنية إلى مناطق مخططة ومناطق غير مخططة ومناطق غير آمنة. ويعد أحداث ثورة يناير ٢٠١١ شهدت مصر تطوراً كبيراً في نمو العشوائيات، والبناء على الأراضي الزراعية، ونمو الاستثمار العقاري، وقد تتبعت الدولة لتفاقم المشكلة

في استراتيجية التنمية المستدامة، وقانون التصالح، لمواجهة التحديات على أملاك الدولة وانتشار العشوائيات.

كما اتجهت الدولة لمواجهة نمو العشوائيات إلى تطوير وتحسين بعض المناطق مثل منطقة "تل العقارب" التي تحولت إلى روضة السيدة زينب. واتجهت الدولة نحو إتباع سياسة الإزالة والإحلال في بعض المناطق مثل ماسبيرو، وقلعة الكباش، والسيدة نفيسة، وقامت الدولة بإنجاز العديد من المشروعات السكنية كحي الأسمرات، وحي المحروسة، وحي أهالينا وغيرهم، لنقل سكان المناطق العشوائية غير الآمنة إليهم. وتعمل الدولة جاهدة على تطوير المناطق العشوائية داخل المحافظات على مستوى الجمهورية، ومنها مشروعات تطوير محافظة الوادي الجديد، ومحافظة جنوب سيناء، وحلايب وشلاتين، وأسوان، وسوهاج، وأسيوط، والمنيا، إضافة إلى عمل مشروعات سكنية كسكن بديل لسكان العشوائيات داخل تلك المحافظات.

وقد شهدت استراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر ٢٠٣٠ ، والتي تم تدشينها عام ٢٠١٥ اهتمامًا ملحوظًا بمحور التنمية العمرانية وحل مشكلة العشوائيات، وركزت على تحقيق التنمية المستدامة في جميع المجالات، وتخليص مصر من المناطق غير الآمنة، ووضعت رؤية إقليمية ومحلية لكل محافظة من محافظات مصر، بحيث ترتبط بالرؤية القومية .

كما سعت الاستراتيجية القومية للإسكان الصادرة من وزارة الإسكان في مايو ٢٠١٨م ، إلى تحقيق عدة مبادئ، ومن أهمها أن كافة المواطنين يتمتعون بالحق في الحصول على مسكن ملائم، والعدالة الاجتماعية، والاندماج الاجتماعي، وخلق مجتمعات متعددة الشرائح الاجتماعية، ومساعدة غير القادرين على إيجاد مسكن ملائم، وحرية الاختيار والتنقل. وفي عام ٢٠٢١ وضعت مصر استراتيجيات جديدة للحد من ظهور العشوائيات، من خلال مشروع سكن لكل المصريين، وبرنامج الإسكان الاجتماعي، ويضم ١.٨ مليون وحدة سكنية مدعمة تم وجرى تنفيذها.

كما أطلقت مصر الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان في سبتمبر ٢٠٢١، ويشتمل المحور الثانى على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويختص هذا المحور بالحق في السكن اللائق، والحق في الصحة، والحق في العمل، والحق في التعليم، والحق في المياه الآمنة والصرف الصحي، والحق في الغذاء، والحقوق الثقافية (اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، ٢٠٢١، ٤٨).

وبناء على ما سبق يمكن القول إن هناك اهتمام واضح وملحوس من القيادات السياسية والحكومية في مصر خلال الفترة من عام ١٩٥٢ إلى الآن بالقضاء على ظاهرة نمو الإسكان العشوائى في جميع محافظات الجمهورية، وعلى الرغم من ذلك مازالت مشكلة نمو العشوائيات، بسبب استمرار وتفاقم الأسباب التي أدت إليها.

٥. التنمية المستدامة :

ورد مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في تقرير الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة (IUCN) لعام ١٩٨٠م الذي صدر تحت عنوان "الإستراتيجية الدولية للبقاء"، ثم ظهر في تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية عام ١٩٨٧م بعنوان "مستقبلنا مشترك" ويعرف كذلك بتقرير "بروند تلاند"، والذي عرفت فيه التنمية المستدامة بأنها "القدرة على ضمان إشباع حاجات أجيال الحاضر بدون التضحية بحاجات الأجيال القادمة في المستقبل" (حلبى، ٢٠١٣، ٨٤). وفي عام ١٩٩٢م تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية أو ما يسمى بقمة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل، لمناقشة سبل تفعيل التنمية المستدامة، حيث اعتمد قادة العالم جدول أعمال القرن الواحد والعشرين، مع وجود خطط عمل محددة لتحقيق التنمية المستدامة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعُقد بعد ذلك في عام ٢٠٠٢م مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا الذي سلط الضوء على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك، وضرورة الحفاظ على التنوع البيولوجي وعلى الموارد الطبيعية (Mensah, 2019, 21) وفي قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام ٢٠١٥م أدرجت أهداف التنمية المستدامة لعام

٢٠٣٠م، والتي تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهي: (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، تغير المناخ، المساواة بين الجنسين، المياه، الصرف الصحي، الطاقة، البيئة، العدالة الاجتماعية) (سلام، ٢٠١٥، ١٦). وفي ظل الاهتمام العالمي المتزايد بتحقيق التنمية المستدامة، أطلقت الحكومة المصرية استراتيجيتها للتنمية المستدامة في عام ٢٠١٤ بعنوان "رؤية مصر ٢٠٣٠"، والتي ترسم سياسات وإجراءات الحكومة على مدى السنوات الـ 15 المقبلة، وتعمل كاستراتيجية إنمائية طويلة الأجل تغطي الأبعاد الإنمائية الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

حيث تعد التنمية المستدامة نمطاً من أنماط التنمية المجتمعية يقوم على تحقيق أهداف بيئية واقتصادية واجتماعية وعمرانية بطريقة متوازنة من خلال استثمار مصادر الثروات الطبيعية التي تركز عليها هذه التنمية، أي تعمل على تجديد الموارد والثروات وإعادة التصنيع بشكل يضمن بيئة نظيفة وصالحة لحياة الأجيال الحاضرة والقادمة من خلال ترشيد استغلال مواردها دون إسراف أو تبذير، مع إتباع أنماط إنتاج واستهلاك متوازنة وتحسين ظروف المعيشة لجميع الأفراد، وتحقيق الحياة الصحية والمنتجة لهم، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة والاستقرار، ومكافحة الفقر والبطالة، وذلك لتحسين نوعية حياة الإنسان والإيفاء باحتياجات أجيال الحاضر دون الإضرار بقدرة أجيال المستقبل على الوفاء باحتياجاتها الخاصة.

وقد حدد البحث الحالي أبعاد التنمية المستدامة المنشودة في الأحياء العشوائية فيما يلي: البعد السكني ويشمل: (التصميم الداخلي والخارجي للسكن، مساحته، جودة خدمات البنية التحتية، الشعور بالراحة والخصوصية والأمن). أما البعد الاجتماعي يشمل: (احترام حقوق الإنسان، العدالة والمساواة الاجتماعية، الروابط الاجتماعية، الأمن الاجتماعي، المشاركة الشعبية، المشاركة السياسية، القضاء على الأمية، تنمية المعارف والقدرات والمهارات المكتسبة، التقدم الصحي).

ويشمل البعد الاقتصادي (تكافؤ فرص العمل، كفاية متوسط الدخل الشهري للفرد، تناسب أسعار السلع والخدمات مع الفئات الاجتماعية المختلفة، ترشيد استهلاك الموارد والثروات الطبيعية، ترشيد استهلاك الطاقة، التنوع في المشروعات الاستثمارية، الاهتمام بالإنتاج الزراعي والحيواني)، كما يشمل البعد البيئي (جودة المساحات الخضراء، جودة خدمات البنية التحتية، جودة شبكة الطرق والاتصالات، جودة وسائل النقل العام، نظافة البيئة وإعادة تدوير النفايات والمخلفات بها، استخدام مصادر الطاقة النظيفة المتجددة، إقامة الأسواق المنظمة والراقية).

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن تحقيق التنمية المستدامة في الأحياء العشوائية يتطلب تغيير هذه الأحياء من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والعمرانية لتحقيق جودة الحياة والرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لسكانها، ويكون ذلك من خلال نقد الواقع الحالي المعاش بكل مشاكله وسلبياته، والسعى نحو بناء واقع جديد أفضل مع السماح للأجيال القادمة بالبقاء وتلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية، وتحقيق العدالة في الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق الحياة الآمنة لهم، وهذه التنمية ليست فقط من أجل البشر، وإنما يجب أن تكون من صنعهم وبمشاركتهم وفقاً لقدراتهم وإمكاناتهم.

ثانياً- الإجراءات المنهجية للبحث:

نوع البحث :

ينتمي البحث الراهن من حيث النوع إلى البحوث الوصفية، حيث يهدف إلى وصف وتحليل جهود الدولة المصرية في تطوير العشوائيات، ورؤية سكان العشوائيات الحضرية نحو منطقتهم السكنية وجهود الدولة والجمعيات الأهلية في تطويرها .

انتماءات البحث:

ينتمي هذا البحث في بعده الرئيسي إلى علم الاجتماع العام لأنه يتناول ظاهرة اجتماعية عامة ومنتشرة في الدول النامية بوجه عام والمجتمع المصري بصفة خاصة، وينتمي في بعده الفرعى إلى علم الاجتماع الحضري لأنه يتناول ظاهرة نمو الأحياء العشوائية الحضرية، وجهود الدولة في تطويرها وتأهيلها أو إزالتها.

مناهج البحث :

اعتمد البحث الحالى على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره المنهج المناسب لمتغيرات البحث، وأهدافه، وتساؤلاته، كما اعتمد على منهج المسح الاجتماعى لاختيار عينة من القيادات الحكومية الإدارية المسئولة عن تطوير العشوائيات بمحافظة أسيوط ، وعينة من قاطني العشوائيات بمدينة أسيوط.

أدوات البحث :

١. أداة دليل المقابلة:

اعتمد البحث الراهن على تصميم أداة دليل المقابلة الخاص بالقيادات المحلية فى محافظة أسيوط، والذي يضم أربعة محاور أساسية بغرض جمع البيانات الكيفية والكمية وهى: (البيانات الأولية - سياسات الدولة فى تطوير الأحياء العشوائية فى محافظة أسيوط - التحديات التي تعوق تنفيذ سياسات الدولة فى تطوير العشوائيات فى محافظة أسيوط - تحقيق سياسات الدولة لأبعاد التنمية المستدامة فى تطوير الأحياء العشوائية فى محافظة أسيوط). كما اعتمد البحث الراهن على تصميم أداة دليل المقابلة الخاص بقاطني الأحياء العشوائية بمدينة أسيوط، والذي يضم خمسة محاور أساسية بغرض جمع البيانات الكيفية والكمية وهى: (البيانات الأولية - الموافقة على إعادة التوطين فى منطقة سكنية جديدة - المشكلات التي تعاني منها المنطقة السكنية - الرضا عن جهود الجهات الحكومية فى تطوير العشوائيات - الرضا عن جهود الجمعيات الأهلية فى تطوير العشوائيات- المشاركة بالجهود الذاتية فى تطوير المنطقة السكنية). وتم عرضهما على مجموعة من السادة

المحكمين فى علم الاجتماع، للتأكد من سلامة التساؤلات الموضوعية لتحقيق الهدف من البحث. كما تم عمل اختبار قبلى، وذلك بتطبيق دليل المقابلة الأول على أربع أفراد من عينة القيادات المحلية، وتطبيق دليل المقابلة الثانى على خمسة عشر فرد من قاطنى العشوائيات، وذلك للتأكد من مدى تغطيتهما لكافة الأبعاد التى يريد البحث من الوقوف عليها، والتحقق منها قبل التطبيق النهائى لهما.

٢. الملاحظة:

اعتمد البحث الراهن على استخدام أداة الملاحظة فى اختيار عينة قاطنى العشوائيات الحضرية طبقاً لأهداف التنمية المستدامة، وكذلك للتأكد من المعلومات والبيانات المتعلقة بخصائص المسكن والمنطقة السكنية .

عينة البحث :

تحدد عينة البحث فى عينة عمدية عددها (١٠) من القيادات الإدارية المحلية المسؤولة عن تطوير الأحياء العشوائية بمحافظة أسيوط، كما أجرى البحث على عينة عمدية من سكان الأحياء العشوائية بمدينة أسيوط عددها ٢٠٠ مفردة من قاطنى المناطق العشوائية التالية: مناطق غير آمنة تتمثل فى (المصلى- الفواخير- زرزارة- الشخوه) بواقع (٢٥) فرد من كل منطقة، ومناطق غير مخططة تتمثل فى (المجاهدين- الحمراء- نزلة عبد اللاه- البيسرى) بواقع (٢٥) فرد من كل منطقة. وقد روعى فى اختيار هذه العينة، ما يلى: ضرورة أن تكون ممثلة لسكان العشوائيات ومعاناتهم من (الفقر، والمرض، والبطالة، والأمية، والمسكن غير اللائق، وسوء خدمات البنية التحتية أو انعدامها، ونقص الأمن الغذائى)، وأن يكونوا من أرياب الأسر ولديهم أبناء، ومن سكانها الأصليين، وأن تكون مدة إقامتهم فى المنطقة أكثر من خمس سنوات، ومراعاة التنوع فى النوع والسن والمستوى التعليمى والمهنة. وفيما يلى جدول يوضح خصائص عينة القيادات المحلية.

جدول (١) خصائص عينة البحث من القيادات الإدارية المحلية بمحافظة أسيوط

م	المتغيرات	ك	%	م	المتغيرات	ك	%
١	النوع	ذكور	٦	60	الحالة التعليمية	جامعي	٧
		إناث	٤	40		فوق الجامعي	٣
٢	السن	٤٠ - ٥٠ سنة	٤	40	الحالة الاجتماعية	متزوج	١٠
		٥٠ سنة فأكثر	٦	60			
٣	المهنة	التخطيط العمراني	٤	40	العينة (١٠) أفراد		
		المجلس المحلي	٢	20			
		الوحدات المحلية	٤	40			

يتضح من جدول (١) أن عينة القيادات الحكومية والمحلية كانوا من الجنسين، ومن الراشدين وكبار السن، وتركزوا في فئة المتزوجين، وهم يعملون في الإدارات المسؤولة عن تطوير العشوائيات بالمحافظة، كما أن الغالبية منهم تركزوا في فئة التعليم الجامعي ثم التعليم فوق الجامعي. وفيما يلي جدول يوضح خصائص عينة قاطني الأحياء العشوائية بمدينة أسيوط.

جدول (٢) يوضح خصائص عينة البحث من قاطني الأحياء العشوائية بمدينة أسيوط

م	المتغيرات	ك	%	م	المتغيرات	ك	%
١	النوع	ذكور	106	53	عدد الأبناء	٤ أبناء	33
		إناث	٩٤	47		٥ أبناء	45
٢	السن	٢٠ - ٣٠	29	14,5		٦ أبناء	58
		٣٠ - ٤٠	58	29		٧ أبناء	64
٣	المهنة	٥٠ - ٤٠	75	37,5	مدة الإقامة	٥ - ١٠ سنوات	34
		٥٠ فأكثر	38	19		١٠ - ١٥ سنوات	58
		لا يعمل	٨٨	44		١٥ - ٢٠ سنوات	64
مهن هامشية	٣١	15,5	٢٠ فأكثر سنوات	44			
٣	المهنة	أعمال البناء	٤٢	21	نوع المسكن	إيجار	63
		أعمال تجارية	١٧	8,5		تمليك	65
		أعمال حرفية	٢٢	11		تمليك مشترك	72
٤	الدخل الشهري للأسرة	٤٠٠-١٠٠	76	38	مساحة المسكن	٦٥ متر	76
		٧٠٠-٤٠٠	65	32,5		٨٦ متر	52
		١٠٠٠-٧٠٠	59	29,5		١٠٠ متر	43
						١٢٠ متر	29
٥	الحالة التعليمية	أميين	42	21	العينة (200) مفردة		
		يقرأ ويكتب	38	19			

	27,5	55	ابتدائي		٦
	18	36	إعدادي		
	14,5	29	تعليم متوسط		
	100	200	متزوج		

جدول (٢) يوضح أن نسبة الذكور جاءت أعلى من نسبة الإناث في العينة، وجاءت الفئة العمرية من ٤٠-٥٠ سنة في المقدمة، وتليها الفئة من ٣٠-٤٠ سنة. وتركزت فئة الذين لا يعملون في المرتبة الأولى، وتليها فئة العاملين بأعمال البناء. وجاءت فئة الحاصلين على دخل شهري من ١٠٠ إلى أقل من ٤٠٠ جنيه في المقدمة. وبعدها فئة الحاصلين على دخل شهري من ٤٠٠ إلى أقل من ٧٠٠ جنيه، وتركزت فئة الحاصلين على تعليم ابتدائي في المقدمة، وتليها فئة الأميين. وتركزت جميع عينة البحث في فئة المتزوجين، وجاءت فئة من لديهم ٧ أبناء في المقدمة، وتليها فئة من لديهم ٦ أبناء. وتركزت فئة المقيمين بالمنطقة في الفترة من ١٥ - ٢٠ سنة في المقدمة، وتليها المقيمين في الفترة من ١٠ - ١٥ سنة. وجاءت فئة المقيمين في مسكن تملك مشترك في المقدمة، ثم فئة المقيمين في مسكن تملك خاص. وتركزت فئة المقيمين في مسكن مساحته ٦٥ متر في المقدمة، وتليها في فئة المقيمين في مسكن مساحته ٨٦ متر .

الأساليب الإحصائية المستخدمة في البحث:

تم معالجة بيانات البحث الحالي باستخدام النسب المئوية والتكرارات، وذلك لوصف خصائص عينة البحث من القيادات الإدارية المحلية ومن قاطني الأحياء العشوائية بمدينة أسيوط، وكذلك لتحليل نتائج دليل المقابلة الخاص بعينة قاطني الأحياء العشوائية بمدينة أسيوط.

ثالثاً- الإطار الميداني للبحث:-

مناقشة نتائج البحث:

١. النتائج الخاصة بعينة قيادات الإدارات المحلية بمحافظة أسيوط:-

أ. السياسات المتبعة في تطوير المناطق العشوائية:

أفادت عينة قيادات الإدارات المحلية بمحافظة أسيوط بأن سياسات الدولة في حل مشكلة العشوائيات تتوقف على تصنيف المناطق وفقاً لدرجة خطورتها، وقد تم تقسيم المناطق العشوائية بالمحافظة إلى مناطق "خطرة" تستلزم إعادة التخطيط ونقل قاطنيها أو جزء منهم إلى مناطق أخرى، ومناطق أخرى "آمنة" وغير مخططة قابلة للتطوير. وتعد المناطق التي تهدد حياة سكانها وصحتهم من أخطر المناطق العشوائية غير الآمنة .

أما عن السياسات التي تتبعها القيادات المسؤولة عن تطوير العشوائيات في محافظة أسيوط بصفة خاصة، فهناك مدخلين في التعامل مع العشوائيات في ريف وحضر المحافظة. المدخل الأول هو (الإزالة الكلية أو الجزئية) ويتم إتباع هذا المدخل في المناطق غير الآمنة خاصة من الدرجة (الأولى والثانية)، التي تشكل خطراً على حياة وصحة سكانها بإتباع طريقتين هما إعادة التسيكين أو إعادة التوطين. فإعادة التسيكين تعنى نقل سكان المناطق غير الآمنة إلى مكان آخر لحين الإنتهاء من تطويره ثم إعادة تسيكينهم فيه. أما إعادة التوطين تعنى إخلاء المنطقة غير الآمنة تماماً من السكان سواء بشكل اختياري أو قسري، وإعادة نقلهم إلى منطقة سكنية جديدة، ويتسم هذا المدخل بأنه باهظ التكلفة.

وقد تم تشكيل لجنة من القيادات التنفيذية بمحافظة أسيوط لتطوير بعض المناطق العشوائية غير الآمنة من الدرجة الثانية، ودراسة التكلفة المالية لأعمال التطوير، ويسهم محافظ أسيوط والأجهزة التنفيذية تنفيذاً لتوجيهات الرئيس السيسي بـ دوراً مهم في التحرك العاجل لتطوير المناطق العشوائية بالمحافظة، بالتعاون مع صندوق تطوير العشوائيات، والوكالة الألمانية للتعاون الدولي، ومنظمات المجتمع

المدنى، وبنك التنمية الأفريقي. مثل منطقة (المهاجرين) بمركز ديروط من الدرجة الثانية من حيث الخطورة، تم حصر أسماء قاطني تلك الوحدات، وإصدار قرار إزالة، وتم صرف ٣٠ ألف جنيه لكل أسرة من قاطني هذه الوحدات التي تصل إلى ٥٢ وحدة سكنية.

وتم دراسة مواقع بديلة ومقترحة لنقل سكان منطقتين خطيرتين هما "الزاويتين" و"زرزارة" بحى غرب مدينة أسيوط إلى أماكن جديدة بعيداً عن أبراج وأسلاك الضغط العالى للكهرباء، وذلك وفق خطة تم وضعها بالتنسيق مع الأجهزة التنفيذية وشركات المرافق والخدمات بالمحافظة.

وتم نقل سكان العشوائيات بحى الأربعين وتحديداً مساكن الإيواء التي كانت عبارة عن غرفة لكل مواطن وحمام مشترك لجميع السكان إضافة إلى سوء حالة المبانى، وهو ما كان يندر بحدوث كوارث، لذا تم إخلائهم وتسليمهم وحدات سكنية آدمية بمنقباد، وقامت المحافظة بتوفير ٢١٦ وحدة للمواطنين، وقامت بتركيب عدادات الكهرباء والمياه على نفقتها مضيفاً أن الوحدات السكنية التي تم نقلهم إليها بنظام التمليك طويل الأجل. وتم رصد أكثر من منطقة عشوائية غير مخططة في غرب البلد وتم تغيير خطوط الصرف المتهالكة، وخطوط مياه الشرب، ومد وصلات جديدة للمناطق المحرومة، هذا فضلاً عن تقوية محولات الكهرباء، وكذلك رصف وتمهيد جميع الشوارع الضيقة التي كان يصعب رصفها بالأسفلت، وذلك من خلال الطوب الهندسي "الإنترلوك" الذي أضفى مظهرًا جميلاً على شوارع المنطقة مع التنبيه على الأهالي بإعادة دهان الواجهات بشكل موحد .

وكذلك تم إنشاء محطة رفع صرف صحي بمنطقة الفواخير بحى غرب مدينة أسيوط من خلال إنشاء بيارة وطمبة رفع منطقة الفواخير، والتي تم تنفيذها لخدمة سكان المنطقة ولحمايتها من ارتفاع منسوب مياه الصرف الصحي فى حالة حدوث سيول، وتم وضع دراسة كاملة لتطوير بعض المناطق غير المخططة بمركزي ساحل سليم وأبنوب، حيث اختار صندوق تطوير العشوائيات منطقة " نزلة الملك"

بمركز ساحل سليم لتطبيق المشروع بها، والتي تقع على مساحة ١١ فدان ويقطن بها ٤٠٠ أسرة . وقد تم تحديد ثلاث مناطق تمتلك بها المحافظة مساحات شاسعة من أراضي أملاك الدولة، كمنطقة منقباد بجوار مشروع ١٤٠٠ عمارة، ومدينة أسيوط الجديدة، ومدينة ناصر (الهضبة)، وتم رفع تلك المقترحات إلى مجلس الوزراء لاختيار إحدى تلك المناطق لبدء الرفع المساحي، وإنشاء مدينة سكنية متكاملة تمهيداً لنقل سكان المناطق غير الآمنة إليها.

وبناءً على ما سبق تسهم القيادات الحكومية والمحلية بدرجة مهمة في مواجهة مشكلة نمو العشوائيات في محافظة أسيوط، من خلال تطبيق المشروعات ووضع الحلول والبدائل، واستغلال الفرص، وإدارة المخاطر والتهديدات في الأحياء العشوائية، لمحاولة إنقاذ سكانها من الكوارث الناتجة عن الصراع بينهم وبين المخاطر الحياتية المحيطة بهم في هذا العالم الفوضوي، وشعورهم بالفردانية والشك نتيجة لانعدام الأمان وضعف المعايير الضابطة للسلوك، ويتفق ذلك مع التوجهات النظرية لأولريخ بك عن مجتمع المخاطر .

ب. التحديات التي تعوق تنفيذ سياسات تطوير المناطق العشوائية:

أفادت عينة القيادات المحلية بمحافظة أسيوط بأن المحافظ حريص على تذليل أي عقبات تعترض تنفيذ المشروعات المتعلقة بتطوير المناطق العشوائية، إلى أن هناك تحديات اجتماعية وثقافية واقتصادية وإدارية تعوق سرعة تنفيذ السياسات العامة المتعلقة بتطوير العشوائيات، ومن أبرز هذه التحديات ما يلي:

١. غياب المشاركة الشعبية وثقافة التطوع خاصة لدى قاطني تلك الأحياء.
٢. نقص الإمكانيات المادية والفنية والبشرية المطلوبة في التطوير.
٣. نقص التعاون والدعم من الجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ورجال الأعمال في مراحل تطوير العشوائيات بالمحافظة.
٤. توجد ثقافة خاصة بسكان العشوائيات تؤثر على سلوكياتهم في التعامل مع البيئة ومواردها الطبيعية والمادية.

٥. عدم رغبة سكان المناطق العشوائية فى الانتقال لمنطقة سكنية جديدة.
 ٦. مازال هناك مخالفات فى قواعد البناء وإقامة المباني على الأراضى الزراعية
 ٧. ضعف أداء بعض الأجهزة المختصة بالرقابة وضبط المخالفات فى قواعد البناء، وكذلك ضبط التعديلات على أملاك الدولة والأراضى الزراعية .
 ٨. نقص البيانات الإحصائية الدقيقة والحديثة الخاصة بتعداد سكان الأحياء العشوائية فى جميع محافظات مصر، وخصائصهم ومشاكلهم.
 ٩. ضعف التنسيق بين القيادات الحكومية وأجهزة الإدارات المحلية.
 ١٠. ضعف التكامل والتنسيق بين السياسات المسئولة عن تطوير العشوائيات فى الدولة سواء كانت اجتماعية أو ثقافية أو اقتصادية أو بيئية أو عمرانية.
 ١١. ضعف التنسيق والتكامل بين الجهات المعنية بتنفيذ سياسات تطوير العشوائيات على مستوى جميع محافظات مصر.
 ١٢. ضعف التنسيق بين الجهات المعنية بالرقابة والمتابعة وضبط المخالفات بين الأجهزة المختلفة .
 ١٣. مازالت المجتمعات الريفية طاردة للسكان لقلة جودة الحياة بها .
 ١٤. نقص الاهتمام بمتابعة سكان الأحياء العشوائية بعد تطوير مناطقهم السكنية أو نقلهم إلى مناطق سكنية جديدة .
 ١٥. نقص الاهتمام بالرعاية الصحية والتنمية البشرية والتأهيل الحرفي لسكان العشوائيات.
 ١٦. ضعف مبادئ المساءلة والشفافية فى اتخاذ القرارات فى بعض الأجهزة الحكومية والإدارية .
 ١٧. قصور الكثير من الجمعيات الأهلية وإهمالها الدور التنموي المطلوب.
- ج. تحقيق سياسات الدولة للتنمية المستدامة فى العشوائيات بمحافظة أسيوط:**
أفادت عينة القيادات المحلية بمحافظة أسيوط بأن جميع قيادات الدولة السياسية والحكومية تسعى إلى تحقيق جميع أبعاد التنمية المستدامة (الاجتماعية والاقتصادية

والبيئية والعمرانية) كحلم قومي في المجتمعات الحضرية والريفية بوجه عام والمناطق العشوائية بصفة خاصة بالاعتماد على مشروعات تنموية متوسطة وطويلة الأجل تحقيقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠. ولكن الأجهزة المسئولة عن تطوير العشوائيات في الوقت الحالي تركز جهودها على تحسين جودة الحياة لدى قاطني هذه المناطق وتوفير مساكن آمنة، وجميع مقومات الحياة الكريمة من بنية تحتية سليمة (مياه نظيفة - شبكة صرف صحي - كهرباء - طرق ممهدة ومرصوفة - شبكة اتصالات - خدمات النقل)، وخدمات اجتماعية وتعليمية وصحية واقتصادية وترفيهية، وبيئة نظيفة وآمنة من التلوث والأمراض. وهذا يتفق مع توجهات البنائية الوظيفية التي تنظر إلى المجتمع كنسق اجتماعي مكون من نظم متساندة من أجل خدمة أهداف الكل. فلا بد من الاهتمام بالتطوير الشامل في الأحياء العشوائية من الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية والعمرانية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كما يتفق أيضاً مع توجهات المادية التاريخية التي ترى أن أي تغير في البناء الاقتصادي، يؤدي إلى إحداث تغيير في البناء الثقافي، فتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية لسكان العشوائيات، والحياة الآدمية الكريمة يصاحبه تغيير إيجابي في ثقافة سكان هذه المناطق.

٢. النتائج الخاصة بعينة قاطني الأحياء العشوائية بمدينة أسيوط :-

أ. الرغبة في إعادة التوطين في منطقة سكنية جديدة :

جدول (٣) يوضح مدى الرغبة في إعادة التوطين في منطقة سكنية جديدة

م	المتغيرات	ك	%
١	أوافق	٨٦	٤٣
٢	لا أوافق	١١٤	٥٧
	الإجمالي	٢٠٠	١٠٠

يبين جدول (٣) أن نسبة (٥٧%) من عينة البحث لا ترغب في الانتقال إلى منطقة سكنية جديدة، بينما نسبة (٤٣%) أكدت على رغبتها في الانتقال إلى منطقة سكنية جديدة. حيث قالت أحدهم: (لا مش عابزة أمشي، أروح فين بعد العمر ده كله)، وقالت الأخرى: (لسه هنتبهل ونتشحط في مكان جديد).

جدول (٤) يوضح أهم أسباب عدم رغبة عينة البحث في إعادة التوطين في منطقة سكنية جديدة

م	المتغيرات	ك	%
١	خوفاً من البعد عن مصادر الرزق والعمل	٣٥	31
٢	خوفاً من البعد عن مدارس الأبناء	١٣	11,3
٣	خوفاً من البعد عن منازل الأقارب	٢١	18,3
٤	خوفاً من البعد عن خدمات المدينة	٢٥	22
٥	الارتباط النفسى بالمكان	١١	9,5
٦	العلاقات القوية مع الجيران والمعارف	٩	7,9
	الإجمالي	١١٤	١٠٠

يبين جدول(٤) أن هناك أسباب عديدة لعدم رغبة غالبية عينة البحث في إعادة التوطين في منطقة سكنية جديدة، وتأتي في مقدمة أهم هذه الأسباب "الخوف من البعد عن مصادر الرزق والعمل" بنسبة (٣١%)، وتليها "الخوف من الابتعاد عن خدمات المدينة"، وبعدها بسبب "الخوف من البعد عن منازل الأقارب"، ثم بسبب "خوفاً من البعد عن مدارس الأبناء"، ويليهما "الارتباط النفسى بالمكان" ، وأخيراً بسبب "العلاقات القوية مع الجيران والمعارف". حيث قال أحدهم: *(مش هلاقى شغل تانى، أنا بشتغل فراش فى مدرسة)*. وقال الآخر: *(دنا مصدقت لقيت مكان استرزق منه عشان أصرف على العيال)*. كما قالت الأخرى: *(أخاف ينقلونا فى مكان بعيد عن المدينة والعمار وأماكن رزقنا)*.

فى ضوء ما سبق تبين للباحثة أن نسبة (٥٧%) من عينة البحث أكدوا على عدم الرغبة فى إعادة توطينهم فى منطقة سكنية جديدة وتفضيلهم البقاء فى المنطقة نفسها، على الرغم من إنها تفتقر إلى الكثير من الخدمات مقارنة بالمناطق الأخرى فى مدينة أسيوط، ورغبتهم فى تدخل الحكومة لإحداث تغييرات وإصلاحات فى المنطقة نفسها، وذلك يشير إلى مدى خوفهم على الكيان الأسرى ومستقبلها الاقتصادى من أى اضطرابات فى حالة إعادة توطينهم فى منطقة سكنية جديدة بعيداً عن مصادر الرزق وأماكن عمل أرباب الأسرة، وخدمات المدينة لتلبية احتياجاتهم، وتمسكهم بالروابط القرابية، وخوفهم على أبنائهم ومدارسهم، بينما جاء

ارتباطهم بالنسيج الاجتماعي والعمراني في المنطقة، أى ارتباطهم بالمسكن والجيران والمعارف فى المرتبة الأخيرة. وتتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج دراسة (العدوى، ٢٠٠٠) التي أكدت على أن معظم أفراد العينة يفضلون الإقامة فى مساكن جديدة ولكن بداخل منطقتهم السكنية نفسها. وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة (عبد اللطيف، ٢٠١٥) التي أكدت على أهمية التطوير والبعد عن الإزالة، والتركيز على الدور الأساسى للدولة. كما تتفق مع توجهات نظرية "مجتمع المخاطر" الذي يعيش فيه كل يوم سكان الأحياء العشوائية فى ظل الحرمان الاجتماعي والاقتصادي، ويسعون دائماً إلى محاولة التكيف مع هذه الظروف من أجل البقاء .

ب. المشكلات التي تعاني منها عينة البحث فى منطقة السكن :

جدول (٥) يوضح أهم المشكلات التي تعاني منها عينة البحث فى المنطقة السكنية

م	المتغيرات	ك	%
١	انتشار القمامة والمخلفات والحشرات	٣٩	19,5
٢	ضيق المسكن وكبر حجم الأسرة	٢٩	14,5
٣	ضيق الشوارع والتصاق المساكن ببعضها	١٣	6,5
٤	انتشار الأمراض والأوبئة	٢٢	11
٥	نقص الخدمات بالمنطقة	٢٤	12
٦	سوء خدمات البنية التحتية	٥٤	27
٧	انتشار البلطجية والمنحرفين والمجرمين	١٩	9,5
	الإجمالي	٢٠٠	١٠٠

يبين جدول (٥) أن جميع مفردات عينة البحث بنسبة (١٠٠%) أكدوا على معاناتهم من مشكلات عديدة داخل المسكن والحي السكنى، ويرجع ذلك لأسباب عديدة، وتأتي فى مقدمة أهم هذه الأسباب "سوء خدمات البنية التحتية" بنسبة (27%)، يليها "انتشار القمامة والمخلفات"، وبعدها بسبب "ضيق المسكن وكبر حجم الأسرة"، ثم بسبب "نقص الخدمات بالمنطقة"، يليها "انتشار الأمراض والأوبئة"، يليها "انتشار البلطجية والمنحرفين والمجرمين"، وأخيراً بسبب "ضيق الشوارع والتصاق المساكن ببعضها". حيث قالت أحدهم: **(المجاري كل يومين تطفح وتغرق الأرضية والحيطان)**. وقالت الأخرى: **(دى المية بتتشرب بالعافية طعمها متعكر، وكل يومين تتقطع اليوم كله، بقولك بيعملوا اصلاحات)**. كما قال الآخر:

(كل شوية الكهرباء تقطع فى عز الحر، وينموت من الحر والكثمة).

وفى ضوء ما تقدم تبين للباحثة أن جميع مفردات عينة البحث بنسبة (١٠٠%) تعاني من مشكلات عديدة سواء كانت متعلقة بالمسكن بصفة خاصة أو الحى السكنى بوجه عام، وجاء فى مقدمة هذه المشكلات: سوء حال شبكة البنية التحتية (المياه النظيفة- الصرف الصحي- الكهرباء - الطرق الممهدة - شبكة الاتصالات)، ويليها انتشار القمامة والروائح الكريهة والحشرات، ثم ضيق المسكن وكبير حجم الأسرة. وذلك يشير إلى ضرورة تكثيف جهود الدولة بوضع أولويات لحل مشكلات سكان المناطق العشوائية، والتي من أهمها توفير بنية تحتية سليمة ومسكن ملائم لعدد أفراد الأسرة، بما يحقق لهم الحياة الإنسانية الآمنة الكريمة. وتتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج دراسة (عبد اللطيف، ٢٠١٥) التي أكدت على عدم رضا ساكنى المنطقة عن مستوى المساكن والخدمات والمرافق الأساسية المتاحة بها. وتتفق أيضاً مع نتائج دراسة (Goswami, 2015) التي أكدت على معاناة سكان العشوائيات الفقراء من مشكلات عديدة فى المسكن والمياه والصرف الصحي والأمن الغذائي وإدارة النفايات. كما تتفق مع توجهات نظرية مجتمع المخاطر لأولريخ بك، التي تشير إلى أن هناك مخاطر اجتماعية ونفسية واقتصادية وصحية وبيئية وأمنية تهدد حياة سكان مجتمع المخاطر كعالم العشوائيات الفوضوي، ومن المحتمل أن تتحول هذه المخاطر إلى كوارث فى حالة التقاعس عن سرعة إيجاد حلول لها.

ج. الرضا عن جهود الجهات الحكومية فى تطوير المنطقة السكنية:

جدول (6) يوضح مدى الرضا عن جهود الجهات الحكومية فى تطوير المنطقة السكنية

م	المتغيرات	ك	%
١	أشعر بالرضا عن جهود الجهات الحكومية	79	39,5
٢	أشعر بعدم الرضا عن جهود الجهات الحكومية	121	60,5
	الإجمالي	200	100

يبين جدول (6) أن غالبية مفردات عينة البحث بنسبة (60,5%) يشعرون بعدم الرضا عن جهود الجهات الحكومية، بينما نسبة (39,5%) يشعرون

بالرضا عن جهود الجهات الحكومية. حيث قال أحدهم: (الحكومة بصراحة شغاله فى اصلاح مناطق كثير، بس يومها فى سنة). وقالت الأخرى: (الحكومة بالها طويل وأحنا عايشين فى عذاب ومحدث حاسس بينا). كما قال الآخر: (الحكومة مش بتهتم بينا ندى المناطق الحبوية اللي فى وسط المدينة والأماكن الراقية).

جدول (7) يوضح أهم أسباب عدم الرضا عن جهود الجهات الحكومية فى تطوير المنطقة السكنية

م	المتغيرات	ك	%
١	الروتين والبطء فى حل مشكلاتنا وتطوير المنطقة	22	18,2
٢	عدم الاهتمام بتنظيف الشوارع باستمرار	13	10,7
٣	نقص الاهتمام بتحسين مستوانا المادى	19	15,7
٤	نقص الاهتمام بتحسين شبكة المياه النظيفة	11	9,1
٥	نقص الاهتمام بتحسين شبكة الصرف الصحى	32	26,4
٦	نقص الاهتمام بتحسين شبكة الكهرباء	10	8,3
٧	نقص الاهتمام بسفلتت ورفص الشوارع	8	6,6
٨	نقص الاهتمام بضبط المجرمين والمنحرفين بالمنطقة	6	5
	الإجمالي	121	100

يبين جدول (٧) أن هناك أسباب عديدة لعدم رضا غالبية عينة البحث عن جهود الجهات الحكومية فى تطوير المنطقة السكنية، وتأتي فى مقدمة أهم هذه الأسباب "نقص الاهتمام بتحسين شبكة الصرف الصحى" بنسبة (26,4%)، وتليها "الروتين والبطء فى حل مشكلاتهم"، وبعدها بسبب "نقص الاهتمام بتحسين مستوانا المادى"، ثم بسبب "عدم الاهتمام بتنظيف الشوارع باستمرار"، ويليهما "نقص الاهتمام بتحسين شبكة المياه النظيفة"، وبعدها "نقص الاهتمام بتحسين شبكة الكهرباء"، ثم "نقص الاهتمام بسفلتت ورفص الشوارع"، وأخيراً بسبب "نقص الاهتمام بضبط المجرمين والمنحرفين بالمنطقة". حيث قال أحدهم: (كل شوية الطرنشات تطفح وتغرق الأوض والأثاث). وقالت الأخرى: (المجارى تطفح والروابح القذرة فى الشارع بنشمها من جوه البيت). كما قال الآخر: (المجارى وحشة والناس ذهقت من عيشتها).

وبناءً على ما تم عرضه تبين للباحثة أن نسبة (60,5%) من عينة البحث أكدوا على عدم الرضا عن جهود القيادات الحكومية والإدارية في تطوير منطقتهم السكنية، وذلك لنقص الاهتمام بتحسين شبكة الصرف الصحي، ثم بسبب الروتين والبطء في حل مشكلاتهم وتنفيذ مشروعات تطوير المنطقة لأن تنفيذ هذه المشروعات، يتم على مراحل عديدة ويستغرق فترة زمنية طويلة، على الرغم من تفاقم مشكلات سكانها الاجتماعية والنفسية والصحية والاقتصادية، وحاجتهم الماسة إلى مساندة ودعم قيادات الدولة لهم، لتحقيق الحياة الآدمية الكريمة، وسرعة التدخل لإيجاد حل جذري لجميع مشكلاتهم وخاصة ما يتعلق بسوء البنية التحتية ونقص الخدمات المجتمعية وانخفاض مستواهم الاقتصادي، وانتشار التلوث والأمراض والحشرات. وتتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج دراسة (عبد اللطيف، ٢٠١٥) التي أكدت على الدور الأساسي للدولة في تطوير العشوائيات، وعدم الرضا عن جهود الجهات الحكومية، وعدم التركيز على القطاع الخاص نظراً لاهتمامه بالربح.

د. الرضا عن جهود الجمعيات الأهلية في تطوير المنطقة السكنية:

جدول (٨) يوضح مدى الرضا عن جهود الجمعيات الأهلية في تطوير المنطقة السكنية

م	المتغيرات	ك	%
١	أشعر بالرضا عن جهود الجمعيات الأهلية	٦٦	٣٣
٢	أشعر بعدم الرضا عن جهود الجمعيات الأهلية	١٣٤	٦٧
	الإجمالي	200	100

يبين جدول (8) أن غالبية مفردات عينة البحث بنسبة (67%) يشعرون بعدم الرضا عن جهود الجمعيات الأهلية، بينما نسبة (33%) يشعرون بالرضا عن جهود الجمعيات الأهلية. حيث قالت أحدهم: (الجمعيات مش بتعملنا حاجة). وقال الآخر: (الجمعيات معندهاش فلوس عشان تصلح لنا المنطقة). كما قالت الأخرى: (محدثش ببشونف وشهم إلا في المواسم عشان يتصوروا ، وينزلوها على النت).

جدول (9) يوضح أهم أسباب عدم الرضا عن جهود الجمعيات الأهلية في تطوير المنطقة السكنية

م	المتغيرات	ك	%
١	دورها قاصر على توزيع مساعدات مالية كل فترة	31	23,1
٢	دورها قاصر على توزيع ملابس للمحتاجين	28	20,9
٣	دورها قاصر على توزيع شنط رمضان وفي الأعياد	53	39,6
٤	دورها قاصر على تقديم أجهزة منزلية	22	16,4
	الإجمالي	134	100

يبين جدول(9) أن هناك أسباب عديدة لعدم رضا غالبية عينة البحث عن جهود الجمعيات الأهلية في تطوير المنطقة السكنية، وتأتي في مقدمة أهم هذه الأسباب "اقتصار دورها على توزيع شنط في رمضان وفي الأعياد" بنسبة (39,6%)، وتليها "اقتصار دورها على توزيع مساعدات مادية كل فترة"، وبعدها بسبب "اقتصار دورها على توزيع ملابس للمحتاجين"، وأخيراً بسبب "دورها قاصر على تقديم أجهزة منزلية". حيث قالت أحدهم: (بيجي ناس من جمعيات يوزعوا علينا شنطة رمضان، وساعات ملابس بس مش دايماً كل فين وفين). كما قال الآخر: (ساعات نشوفهم في الأعياد والمناسبات بس). وقالت الأخرى: (في ناس أوقات بتيجي بعربية ربع نقل في عيد الأضحى توزع لحمه علينا).

وبناءً على ما تم عرضه تبين للباحثة أن نسبة (٦٧%) من عينة البحث أكدوا على عدم الرضا عن جهود الجمعيات الأهلية في تطوير منطقتهم السكنية، بسبب تركيز اهتمام هذه الجمعيات على تقديم المساعدات والإعانات المادية والمالية، وإهمال الدور التنموي في المشاركة مع أجهزة الدولة في تطوير العشوائيات. وتتفق هذه النتيجة مع بعض نتائج دراسة (عبد اللطيف، ٢٠١٥) التي أكدت على أن الدور الأساسي الذي تقوم به الجمعيات الأهلية يتمثل في البر والإحسان المتمثل في تقديم المساعدات المالية والمعونات للفقراء والمحتاجين، والبعد عن الدور التنموي المطلوب. بينما تختلف هذه النتيجة مع نتائج دراسة (برعى، ٢٠١٦) التي أكدت على مساهمة الجمعيات الأهلية بدورًا مهمًا في تقديم خدمات اجتماعية لسكان العشوائيات مثل (محو الأمية- المشروعات الصغيرة - الصحة - التعليم)، بجانب خدمات البنية التحتية، وترميم المساكن.

هـ. الجهود الذاتية التي تبذلها عينة البحث في تطوير المنطقة السكنية:

جدول (١٠) يوضح مدى مساهمة عينة البحث بالجهود الذاتية في تطوير المنطقة السكنية

م	المتغيرات	ك	%
١	نعم أشرك بالجهود الذاتية	٩٣	46,5
٢	لا أشرك بالجهود الذاتية	١٠٧	53,5
	الإجمالي	200	100

يبين جدول (١٠) أن غالبية مفردات عينة البحث بنسبة (53,5%) لا يشاركون بالجهود الذاتية في تطوير منطقتهم السكنية، بينما نسبة (46,5%) يشاركون بالجهود الذاتية في تطوير منطقتهم السكنية. حيث قال أحدهم: (محدثش فاضى، نشوف حالنا الأول). وقال الآخر: (مش هعرف أعمل حاجة لوحدى). كما قالت الأخرى: (مشاكلنا كتير وعازين اللى يساعدنا، دي عيشتنا صعبة).

جدول (١١) يوضح أهم أسباب عدم مشاركة عينة البحث بالجهود الذاتية في تطوير المنطقة السكنية

م	المتغيرات	ك	%
١	ظروفى المادية محدودة	10	9,4
٢	ضيق الوقت لانشغالى بمهام أخرى	32	29,9
٣	ظروفى الصحية محدودة	24	22,4
٤	مسئولية الحكومة وحدها	41	38,3
	الإجمالي	107	100

يبين جدول (١١) أن هناك أسباب عديدة لعدم مشاركة عينة البحث بالجهود الذاتية في تطوير المنطقة السكنية، وتأتي في مقدمة أهم هذه الأسباب لأنها "مسئولية الحكومة وحدها"، ثم بسبب "ضيق الوقت وانشغالهم بمهام أخرى"، يليها بسبب "ظروفهم الصحية المحدودة"، وأخيراً بسبب "ظروفهم المادية المحدودة". حيث قالت أحدهم: (أحنا اللى هنعمل ولا الحكومة، ده شغلهم هما). وقال الآخر: (كل مسئول هيتحاسب على مسئوليته). كما قال الآخر: (هما يقدرنا يصلحوا ويغيروا ، مش محتاجين مساعدتنا ، بس مش حطينا فى أول اهتمامهم).

جدول (١٢) يوضح في حالة الإجابة (نعم أشارك)، أوجه مشاركة عينة البحث بالجهود الذاتية في تطوير المنطقة السكنية

م	المتغيرات	ك	%
١	الاهتمام بتجديد وتطوير مسكني	47	50,5
٢	المشاركة في تنظيف بعض شوارع المنطقة	32	34,4
٣	المشاركة في الجمعيات الأهلية	8	8,6
٤	المشاركة مع الجهات الحكومية	6	6,5
	الإجمالي	93	100

يبين جدول(12) أوجه مشاركة عينة البحث بالجهود الذاتية في تطوير المنطقة السكنية، وتأتي في مقدمة هذه الجهود الذاتية " الاهتمام بتجديد وتطوير المسكن " بنسبة (50,5%)، ثم " المشاركة في تنظيف بعض شوارع المنطقة "، يليها " المشاركة في الجمعيات الأهلية"، وأخيراً " المشاركة مع الجهات الحكومية ". حيث قال أحدهم: (بنحاول نوسع على نفسنا في البيت، كسرنا حيطه ووسعنا البلكونة). وقال الآخر: (بنروق بيتنا ونصلح وندهن فيه كل فترة). كما قال الآخر: (بنبينا أوضتين للعيال على السطوح ، الشقة ضيقة علينا، والعيال مش مرتاحة في نومتها وعيشتها).

وفي ضوء ما سبق أفادت غالبية مفردات عينة البحث بعدم المشاركة بالجهود الذاتية في تطوير المنطقة السكنية بنسبة (53,5%)، ويرجع ذلك لأسباب عديدة من أهمها: لأنها مسئولية الحكومة وحدها، ثم لضيق الوقت وانشغالهم بمهام أخرى. وهذا يشير إلى غياب ثقافة المشاركة الشعبية والتطوعية بينهم، وشعورهم بالعجز عن مساعدة الجهات الحكومية في تطوير المنطقة السكنية بإمكانياتهم المحدودة ولانشغالهم بحياتهم. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (Goswami, 2015) التي أكدت على عدم وعي سكان العشوائيات بمشروعات الجهات الحكومية في تطوير العشوائيات، وغياب ثقافة المشاركة الشعبية والتطوعية بينهم. كما تتفق مع نتائج دراسة (Chatterji, 2005, ١٩٧) التي أكدت على معاناة سكان العشوائيات من تعدد المخاطر والشعور بالشك في جهود الدولة وإنجازاتها.

خاتمة البحث:

بينت نتائج البحث اهتمام القيادات السياسية والحكومية والإدارية بتطوير المناطق العشوائية في محافظة أسيوط، كما أكدت على أن هناك تحديات اجتماعية وثقافية وإدارية واقتصادية تعوق تنفيذ سياسات تطوير العشوائيات في محافظة أسيوط، وأفادت بأن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في المناطق العشوائية بمحافظة أسيوط يتطلب تكاليف باهظة ومشروعات تنمية ضخمة يتم تنفيذها على المدى المتوسط أو طويل الأجل، ولكن التركيز في هذه المرحلة ينصب على تحقيق مقومات الحياة الكريمة لسكان عشوائيات محافظة أسيوط.

وهذا ما أكده علماء البنائية الوظيفية بأن المجتمع مكون من أنساق مترابطة وإحداث تغيير جذري في المناطق العشوائية، لا بد من تنفيذ مشروعات تنمية متكاملة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والترفيهية والبيئية وغيرهم. كما يتفق هذا مع توجهات المادية التاريخية التي تؤكد على أن أى تغيير في البيئة المعيشية والمستوى الاقتصادي لسكان الأحياء العشوائية يصاحبه تغيير حتمى في البناء الثقافى لسكانها .

أما عن رؤي قاطني الأحياء العشوائية في مدينة أسيوط، أكدت غالبية أفراد عينة البحث على عدم الرغبة في إعادة توطينهم في منطقة سكنية جديدة وتفضيلهم البقاء في المنطقة نفسها خوفاً على استقرار الكيان الأسرى ومستقبلها الاقتصادي والروابط القرابية، كما أكدت جميع مفردات عينة البحث على معاناتها من مشكلات عديدة، وجاء في مقدمة هذه المشكلات، سوء البنية التحتية، ثم انتشار القمامة والحشرات، ويلها ضيق المسكن وكبر حجم الأسرة، كما أفادت غالبية مفردات عينة البحث بعدم الرضا عن جهود القيادات الحكومية والإدارية في تطوير منطقتهم السكنية بسبب نقص اهتمامهم بتحسين شبكة الصرف الصحي، ثم الروتين والبطء في تطوير المنطقة وحل مشكلاتها، وكذلك أفادت غالبية مفردات عينة البحث بعدم

الرضا عن جهود الجمعيات الأهلية فى تطوير منطقتهم السكنية بسبب اهتمام هذه الجمعيات بتقديم المساعدات والإعانات المادية والمالية، وإهمالها الدور التنموى. كما أفادت غالبية مفردات عينة البحث بعدم المشاركة بالجهود الذاتية فى تطوير منطقتهم السكنية، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة من أهمها: غياب ثقافة المشاركة التطوعية، والنظر إلى أجهزة الدولة الحكومية على أنها المسئول الأوحد عن تطوير الأحياء العشوائية. وبناء على ما سبق وفى ضوء نظرية "أولريخ بك" يواجه سكان العشوائيات الكثير من المخاطر البيئية والثقافية التى تهدد حياتهم وصحتهم الاجتماعية والنفسية والجسمية، ومن الممكن أن تتحول فى أى لحظة إلى كوارث تدمر المجتمع ككل، لذا لا بد من وضع أولوية تطوير الأحياء العشوائية على قائمة أولويات الدولة واهتمامها لتحقيق التنمية المستدامة المنشودة فى ٢٠٣٠.

توصيات البحث :

أ. توصيات علمية :

١. توجيه مزيد من الأبحاث السوسولوجية لتناول استراتيجيات الدولة فى تطوير العشوائيات فى الأرياف والمدن، وتركيز هذه الأبحاث على ما يلى: (قياس مستوى جودة الحياة وتحقيق أبعاد التنمية المستدامة فى الأحياء السكنية الجديدة التى ينقل سكان العشوائيات إليها)، و(قياس مدى تغير ثقافة سكان العشوائيات فى البيئات السكنية الجديدة)، و(تناول دور المشاركة الشعبية لقاطني العشوائيات فى تطوير مناطقهم السكنية)، و(دور الجمعيات الأهلية فى تنمية وتطوير المناطق العشوائية).
٢. إنشاء مراكز بحوث تابعة للمجلس الأعلى للجامعات فى كل محافظات الجمهورية، لإجراء دراسات متنوعة عن الأحياء العشوائية وسياسات تطويرها، وعن تعداد سكانها كل عام وخصائصهم ومشكلاتهم .

ب. توصيات مجتمعية:

١. ضرورة تكثيف جهود مؤسسات الدولة الاجتماعية والتعليمية والإعلامية في نشر ثقافة المشاركة الشعبية في تطوير الأحياء العشوائية.
٢. ضرورة الاهتمام بتحقيق التعاون بين الجهات الحكومية والجمعيات الأهلية والقطاع الخاص ورجال الأعمال في مشروعات تطوير العشوائيات.
٣. ضرورة القضاء على جميع أشكال الفساد الإداري والمالي وكذلك ثقافة الروتين والمركزية والبيروقراطية، وتطبيق مبادئ العدالة والمساءلة والشفافية والنزاهة في اتخاذ القرارات الإدارية في جميع المؤسسات الإدارية بالدولة.
٤. ضرورة توفير قاعدة بيانات إحصائية معلنة ودقيقة عن تعداد المناطق العشوائية في جميع محافظات مصر، وخصائصها ومشكلاتها، والاهتمام باستمراريتها تحديثها كل عام في موقع صندوق تطوير المناطق العشوائية.
٥. ضرورة الاهتمام بالتنسيق بين جهود القيادات الحكومية وجهود أجهزة الإدارات المحلية بالدولة.
٦. ضرورة الاهتمام بتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات الريفية، وتوفير مشروعات جاذبة لسكانها، وتوفير فرص عمل للشباب في الريف للحد من الهجرة إلى المدن.
٧. إنشاء جمعيات أهلية لتطوير العشوائيات بعنوان "مصر بلا عشوائيات" تضم رجال الأعمال بكل محافظة من محافظات الجمهورية، لخدمة وطنهم.
٨. تكليف الجامعات المصرية للطلاب في جميع التخصصات بالمشاركة في مشروعات تطوير العشوائيات وتجميل شوارعها، وخاصة كليات الفنون الجميلة والتربية النوعية والفنون التطبيقية والهندسة، مع توفير كافة الإمكانيات المادية والفنية لهم.
٩. ضرورة تركيز سياسات تطوير العشوائيات على الارتقاء بالسكن والبشر معاً في الأحياء العشوائية.

مراجع البحث:

(1)المراجع العربية:

١. أبو النصر، مدحت ومحمد، ياسمين مدحت (٢٠١٧). "التنمية المستدامة: مفهومها، أبعادها، مؤشراتها"، القاهرة، المجموعة العربية للتدريب والنشر.
٢. إبراهيم، محمد عباس (٢٠١٣). التنمية والعشوائيات الحضرية، إتجاهات نظرية وبحوث تطبيقية، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
٣. إدريس، أسماء (٢٠١٩). مظاهر ثقافة الفوضى في ضوء مجتمع المخاطر، دراسة تحليلية للمجتمع المصري في الفترة من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٥، الإسكندرية، مكتبة الإسكندرية.
٤. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري (٢٠١٦). دراسة تطوير وتنمية المناطق العشوائية في مصر ، جمهورية مصر العربية.
<http://www.capmas.gov.eg>
٥. الجولاني، فادية عمر (٢٠١٥). علم الاجتماع الحضري، الإسكندرية، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ط ١ .
٦. السيد ، نهى محمد أحمد (٢٠١٩) . سوسيولوجيا المخاطر التي يتعرض لها الشباب في ظل العولمة:رؤية " أولريش بيك" ، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، م٢٤ ، ٣١٤
٧. العدوي، محمد (٢٠٠٠).تطوير العشوائيات: السياسات الحكومية ورؤى عينة من ساكني المناطق العشوائية، المجلة الاجتماعية القومية، م٣٧، ٢٤.
٨. العزاوي، فلاح جمال معروف (٢٠١٦). "التنمية المستدامة والتخطيط المكاني"، عمان، دار دجلة للنشر والتوزيع .
٩. اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان (٢٠٢١). الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، جمهورية مصر العربية ٢٠٢١-٢٠٢٦ . <https://sschr.gov.eg>
١٠. المركز الديموجرافي بالقاهرة (٢٠٠٣). الأحياء العشوائية في مصر - رؤية وصفية تحليلية، أوراق في ديموجرافية مصر .

١١. برعي، مرفت حسن (٢٠١٦). المسؤولية الاجتماعية للجمعيات الأهلية في تنمية العشوائيات: دراسة حالة لجمعيّتي "عشانك يا بلدي" و"صناع الحياة" بمدينة الإسماعيلية، مجلة كلية الآداب، جامعة المنصورة ، كلية الآداب، ع 5٨ .
١٢. بيك، أولريش (٢٠١٣). مجتمع المخاطر العالمي ، ترجمة : علا عادل وآخرون، القاهرة، المشروع القومي للترجمة، المركز القومي للترجمة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ٢٠٠٦ .
١٣. جلول، رشيد(٢٠٢١). مقاربات سوسيولوجية معاصرة:مجتمع المخاطرة عند "أولريش بيك" أنموذجًا ، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، م٨، ع١
١٤. حلبي، علي عبد الرازق(٢٠١٣). علم الاجتماع والتنمية المستدامة-المقومات والمؤشرات، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية
١٥. خليف، وحيد سيد أحمد(٢٠٠٠).إمكانات التنمية في المناطق المتخلفة: دراسة تتبعية بمنطقة متخلفة بمدينة طنطا"، جامعة المنصورة، مجلة كلية الآداب، ع٢٧
١٦. راضي، فاطمة الزهراء على أمين(٢٠٢١). التنمية الحضرية المستدامة وحل مشكلة العشوائيات :حي الأسمرات نموذجا، مجلة البحث العلمي في الآداب، م٤، ع٢٢
١٧. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد(٢٠١٣). "المدينة: دراسة في علم الاجتماع الحضري" ، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث
١٨. زكي، وليد رشاد (٢٠٢١). سياسات الدولة في مواجهة العشوائيات- من خبرات الماضي إلى مستقبل التنمية المستدامة، آفاق استراتيجية، ع٣
١٩. سلام، منى جميل(٢٠١٥). "التنمية المستدامة للمجتمعات المحلية"، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
٢٠. شمس، أمل عبدالفتاح عطوة (٢٠١٨).تحسين نوعية الحياة: بحث على عينة من قاطني العشوائيات المنقلبين إلى "حي الأسمرات"، جامعة عين شمس، حوليات آداب عين شمس، م٤٦ .
٢١. صندوق تطوير المناطق العشوائية .

<http://www.isdf.gov.eg/AboutGov.aspx?about=3>

٢٢. عبد الرحيم، سعاد (٢٠٢١). الدور الاجتماعي للحكومة في مواجهة ظاهرة العشوائيات، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء، آفاق اجتماعية، ع ١.
٢٣. عبد اللطيف ، وجدى شفيق (٢٠١٥). دور الجمعيات الأهلية فى تطوير العشوائيات - دراسة حالة لمنطقة العجيزي بطنطا، حوليات آداب عين شمس، م ٤٣ .
٢٤. غدنز، أنتوني (٢٠١٦). علم الاجتماع، ترجمة: فايز الصياغ، المنظمة العربية للترجمة، مؤسسة ترجمان.
٢٥. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠١٤). المناطق العشوائية فى مصر - حقائق وأرقام ، مجلس الوزراء، السنة الثامنة، ع ٧١.
٢٦. نبيل، حميدشة (٢٠١٠). "البنائية الوظيفية ودراسة الواقع والمكانة"، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، ع ٥٥
٢٧. هزيلي، رايح (٢٠١٥). "استراتيجية التنمية المستدامة فى تخطيط المدن الجديدة - الجزائر نموذجًا"، مجلة العلوم الاجتماعية، ع ٢١ .
- (2)المراجع الأجنبية:**

- 1.Arimah, B. (2011). "Slums as Expressions of Social Exclusion: Explaining the Prevalence of Slums in African Countries", Proceedings of the International Conference on Social Cohesion and Development, Paris, January 20-21
- 2.Aguilera ,T. (٢٠١٨). "Relocating, Putting aside and Evicting Slums in Madrid. How Resorption Policies Produce Eviction", L'Année Sociologique, Vol.68, No.1
3. Bisht, P.(٢٠١٣). "Deprivation, Dehumanisation and Defective Urban Planning: A diagnostic study of the Slum Problem in India", IOSR Journal of Humanities and Social Science, Vol.10, No.1
- 4.Chatterji, R. (2005). Plans, Habitation and Slum Redevelopment: The Production of Community in Dharavi, Mumbai ,Contributions to Indian Sociology , Vol.39, No.2
- 5.Duah, E. & Bugri, J. (2016). "Feasibility of Slum Redevelopment in Ghana : The Regenerative Approach", Sociology and Anthropology Vol.4, No.11

6. Fisher, J. (2010). "Systems Theory and Structural Functionalism", 21 st Century Political Science A Reference handbook, Vol.1
7. Goswami, S (2015). "Slums and Social Development: A Search for Alternative Paradigms", Russian Journal of Sociology, Vol.1, No.1
8. Jong, A. (2022). "World Risk Society and Constructing Cosmopolitan Realities : A Bourdieusian Critique of Risk Society", Frontiers in Sociology, Vol.7, No.797321
9. Khalifa, M. (2011). "Redefining slums in Egypt: Unplanned versus unsafe areas", Habitat International, Vol.35, No.1
10. Khan, A. et al. (2015). "Displacement and Deplorable Living Conditions of Slum Dwellers: With Special Reference to Sylhet City, International Letters of Social and Humanistic Sciences, Vol. 46
1. Laibman, D. (2020). "China: in the Perspective of Historical Materialism", Science & Society, Vol.84, No.2.
2. Onuegbu, C. et al (2018). "Social Exclusion and Survival Strategies among Slum Dwellers in Ibadan, Nigeria", The Nigerian Journal of Sociology and Anthropology Vol.16, No.1
3. Rasnayake, S. (٢٠١٩). "The Discourse of 'Slum-Free' City: A Critical Review of the Project of City Beautification in Colombo, Sri Lanka", Sri Lanka Journal of Sociology, Vol.1
4. Rees, W. E. (1989). "Defining Sustainable Development", The University of British Columbia, Centre for Human Settlements, Faculty Associate .
5. Ritzer, G. (2007). The Blackwell encyclopedia of sociology, Blackwell publishing.
6. Scott, A. & Storper, M. (2013). "The Nature of Cities : The Scope and Limits of Urban Theory", International Journal of Urban and Regional Research, Vol.39, No.1
7. Sorensen, M. (2013). "Ulrich Beck: An Introduction to the Theory of Second Modernity and the Risk Society", New York, Routledge.
8. UN-Habitat. (1976). "The Vancouver Declaration on Human Settlements", The UN Conference on Human Settlements (Habitat I) Vancouver. Canada: United Nations

9. UN-Habitat. (1996).United Nations Conference On Human Settlements (Habitat II)Istanbul (Turkey) 3-14 June .
10. UN-Habitat (2003). The Challenge of slums , global report on human settlements, united nations human settlements programme, by earthscan publications ltd .
11. UN-Habitat. (2016). A New ‘Urban Agenda’For The 21 St Century, Habitat III, Third United Nations Conference On Housing and Sustainable Urban Development
12. Woodman, Dan et al(2015).”Prophet of a New Modernity: Ulrich Beck’s legacy for Sociology, Journal of Sociology, Vol.51, No.4

Developing Unsafe and Unplanned Urban Areas to Achieve Sustainable Development in Assiut Governorate A Social Field Study

Abstract

The Aim of This Research Is to Identify The Efforts Pursued By The State to Achieve Sustainable Development in Urban Slums in Assiut Governorate, and The Challenges That Hinder The Implementation of Development Projects or The Success of Their Objectives. It Also Aimed to Know The Visions of Urban Slums Dwellers Towards The Residential Area and The efforts of the state and NGOs in Developing Slums. This Research Relied on The Descriptive Analytical Method and The Social Survey Method, and Used The Interview Questionnaire to Collect Field Data. Among The Most Important Results of The Research: The Interest of Political Leaders on The One Hand, and Government and Administrative Leaders on The Other Hand, to Develop Unsafe and Unplanned Slums in Assiut Governorate. The Research Also Revealed The Unwillingness of Most Cases of Slums Dwellers in Assiut City to Resettle Them in A New Residential Area, and Their Preference to Stay in The Same Residential Area.

Key Words: Sustainable Development, Urban Areas, Assiut Governorate